د . مصطفى يسري

عمل المراة
في ظل التحديات الاقتصادية

دراسة إجتماعية

الطبعة الأولى ٢٠١٧

عنوان المؤَلَّف : عمل المرأة في ظل التحديات الإقتصادية
المؤلِّف : د . مصطفى يسري
التصنيف : دراسة إجتماعية
رقم الإيداع : 23086 - 2017
عدد الصفحات : 100 صفحة
رقم الإصدار الداخلي: 68
تاريخ الإصدار الداخلي: 11 – 2017 طبعة اولى
تصميم الغلاف والتنسيق: دار النيل والفرات للنشر والتوزيع

دار النيل والفرات للنشر والتوزيع



سجل تجارى : 58365
بطاقة ضريبية : 165-5-00031-572-01-35
رقم التسجيل : 544-662-202 2017-7
E-mail: alnile waalforat@yahoo.com
twitter: النيل والفرات
youtube: alnile waalforat@yahoo.com
facebook: alnile wa alforat
هاتف : 01202541192 - 01116202218 - 01011256943
الشرقية - العاشر من رمضان - مجاورة ١٣ - عقار ٣٠٤ - الدور الثانى - أمام سنتر ١٣

الإهـــداء

إلى مصرنا .. المحراب والجنة الكبرى

إلى زوجتي الحبيبة ...

إلى ابنتي الغالية سلمى..

إلى ابني العزيز حمزة ...

داعيًا لهم جميعًا بالخير والهناء والسعادة

مصطفى يسري

مقدمة الدراسة

بداية نحب أن نؤكد على أن المرأة العاملة هي كل امرأة تعمل في الدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال أو القطاع الخاص ، سواء كانت تعمل بصفة دائمة أو بطريقة التعاقد المؤقت أو باليومية أو بالأسبوع أو بالقطعة أو بالمكافأة أو بأجر مقابل عمل ، أو هي المرأة التي تعمل خارج قطاع العمل غير المسجل أو غير الرسمي أو غير المهني أو غير المنظم ، وبمعنى آخر أي امرأة تسعى من أجل الرزق الحلال حتى تلبي احتياجاتها أو احتياجات من تقوم برعايتهم أو المساعدة في رعايتهم ، هي امرأة عاملة ، يستوي في ذلك المديرة أو الرئيسة مع بائعة الخضروات في سوق شعبي ، فكل منهما له مشاكله الاقتصادية ، ولكن بالطبع وفقًا لدخلها المادي أو وضعها الاجتماعي ، ولكن الكل واحد في ذلك ، وإن كنا نميل إلى ضرورة دراسة مشكلات المرأة العاملة الفقيرة أو الأولى بالرعاية والاهتمام ونقصد بها هنا التي تعمل في قطاع العمل الغير رسمي ، حيث أنها لا تجد الدعم الكافي الذي يمكنها من حياة آمنة مستقرة تجعلها تقوم بدورها الاجتماعي .

نعود لنقول : إنه من المفارقات المثيرة للدهشة في المجتمع المصري عدم الاهتمام بالمرأة العاملة خارج الإطار الرسمي اهتمامًا حقيقيًا رغم المكانة التي وصلت إليها المرأة العاملة في مجال العمل على كافة الأصعدة ، بنفس القدر الذي نتكلم فيه عن الأطفال المتسربين من التعليم ، وعمالة الأطفال ، وأطفال الشوارع ، في حين أن معظم هؤلاء الأطفال هم نتاج الفقر والحاجة التي قد لا تستطيع سدها المرأة العاملة خارج منظومة العمل الرسمي لأسرتها في كثير من الأحيان ، لأن المجتمع لم يتح لها فرص للعمل المحترم ، بأجور محترمة ، في

ظروف عمل آمنة محترمة ، والذي يقيها شر المذلة والمهانة ، كما أن المجتمع كله بكافة مؤسساته لم يقدم لها المساندة الكافية ، ولم يساعدها في القيام بدورها ، رغم كل ما نسمعه في الصباح والمساء من نشطاء حقوق الإنسان وممثلي الجمعيات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني من أن المرأة في مصر تعول ما يقرب من ثلث المجتمع أو يزيد ، وما تؤكده تقارير التنمية البشرية من أن المرأة التي تعول أسرتها تمثل أكثر من 32 % من هذا المجتمع ، مع الوضع في الاعتبار أن ما بين 70 و 80 % من قوة عمل المرأة المصرية تتواجد في القطاع غير الرسمي ، وفقًا لما قالته وزارة التنمية الإدارية بمصر في نهاية سنة 2016 .

والحق يقال فإن هناك محاولات للنهوض بالمرأة العاملة خارج القطاع الرسمي والسعي إلى حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها ، والوقوف بجوارها حتى تتمكن من القيام بدورها المنوط بها على كل الأصعدة ، ولكنها لم تحقق حتى لحظتنا الراهنة المرجو منها ، من بينها جهود المجلس القومي للمرأة والتي انصبت ـ وفقًا لمتابعاتنا ـ على المرأة الريفية ، كما كان للمجلس محاولات لتشكيل شبكة للمناداة بحقوق المرأة المعيلة والمرأة العاملة خارج القطاع الرسمي ، وهي محاولات جادة نتمنى لها أن تتحقق وأن يكون لها شواهد حقيقية على أرض الواقع المعاش ..

أما منظمات المجتمع المدني فبعضها يضع المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي والمسئولة عن أسرتها على قائمة اهتماماتها ، إلا أن دعم مشروعاتها ليست على قائمة الممول أو الداعم أو المتبرع المصري الذي غالبًا ما يطلب توجيه دعمه للأيتام أو أصحاب الأمراض المزمنة ، أو ما شابه ذلك من الأنشطة الخيرية ، لأن مفهوم التنمية المجتمعية مازال غير واضح لدى معظم الناس ، وعلى أهل الرأي والفكر والإعلام أن يبذلوا ما وسعهم من جهد حتى يتمكنوا من نشر

ثقافة التطوع بين الناس ، وإعلامهم بدورهم في عمليات التنمية بمختلف أنواعها ، وليس بمستغرب أن يقول لك البعض : إنها امرأة عاملة أي تعمل وتحقق كسبًا ماديًا .. فلماذا تطلب المساعدة لها ؟ .. وقد فاته ما تتعرض له المرأة العاملة خارج القطاع الرسمي من تحديات إقتصادية عديدة تحول دون ممارسة دورها الذي يقع على كاهلها .

إن كثيرًا ما يرفض المتبرع دعم مشروعات تدريب المرأة العاملة خارج القطاع الرسمي أو المرأة الفقيرة أو محدودة الدخل بوجه عام ، أو توفير أدوات إنتاج مثل ماكينة الحياكة أو التريكو أو نول لعمل السجاد اليدوي يزيد دخلها المتدني أو يدر عليها دخلاً قد لا يقل عن 500 جنيه شهريًا ، في حين يجزل العطاء للأيتام !! ... ونحن في هذا البحث لا نقصد المرأة العاملة ميسورة الحال أو التي تتقاضى أجرًا يكفيها أو لا تواجه تحديات اقتصادية ، وإنما نقصد الأغلبية العظمى من النساء العاملات خارج قطاع العمل الرسمي اللائي يعانين من ظروف وتحديات اقتصادية شديدة تحول دون قدرتهن على توفير أساسيات الحياة لهن ولأسرهن .

ومن الأمور الغريبة التي رآها الباحث في بعض المنظمات الأهلية ، إن بعض المتبرعين يطلب توجيه تبرعه لإطعام اليتيم فقط لا غير ، ويرفض أن نجعل من هذا التبرع راتبًا للأم البديلة التي تقوم على رعاية الطفل اليتيم ، مع أن معظمهن فتيات وسيدات مسئولات عن رعاية أسرهن والإنفاق عليها وهذا هو عملهن الوحيد ، أي أن دعمها يمثل دعمًا لليتيم الذي ترعاه ، وأيضًا لأسرتها التي تحتاج هي الأخرى إلى من يعولها .

وفي رأينا أن هذا يحدث لأن مفهوم المرأة العاملة خارج منظومة العمل الرسمية والتي دائمًا ما تكون المسئولة عن أسرتها ،

مفهوم غير واضح للكافة ، فالمرأة العاملة في أي عمل خارج القطاع الرسمي ، هي كل من تعمل لتعول أسرتها سواء لفقد الزوج أو الأب أو العائل للأسرة بسبب الغياب أو الوفاة أو السجن ، أو بسبب عجز العائل ، وهي ليست المرأة البسيطة الفقيرة فقط ، وإنما أيضًا المتعلمة أو صاحبة المكانة الاجتماعية ، وليست المطلقة أو الأرملة أو الزوجة والأم فقط ، وإنما قد تكون الإبنة أو الشقيقة ، فهناك فتيات صغيرات يعملن وهن مسئولات عن أسرهن .

وهناك بعض الجهات التي تهتم بالمرأة العاملة خارج إطار العمل الرسمي محدودة الدخل ضمن اهتمامها بالمرأة على وجه العموم ، عاملة على التوعية بحقوق النساء وتدريب القيادات النسائية ومساندة الهيئات في البرامج المتعلقة بالمرأة ، وهذه الهيئات أو الجهات يجب أن تولي اهتمامًا خاصًا بخروج المرأة العاملة خارج قطاع العمل الرسمي من دائرة الفقر ، وليتها تركز على المرأة الريفية ، وبشكل خاص في صعيد مصر ، كما يجب أن تولي إهتمامًا خاصًا متميزًا بالمرأة العاملة التي تعول أسرة ، والتي كانت نسبتها في مصر تتراوح بين 16 و 20 % ثم أصبحت الآن حوالي 32% ، يضاف إلى ذلك الإهتمام بالمرأة التي تعمل خارج القطاع غير المسجل والتي تصل إلى حوالي 80% من قوة عمل النساء كما أشرنا من قبل ، وإرتفاع هذه النسبة يعد مؤشرًا خطيرًا يجب التنبه إليه ، مع مراعاة أن النسبة قد تكون أعلى من ذلك لعدم دقة البيانات الإحصائية التي كثيرًا ما نكتشفها في الدراسات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية .

والمشكلة ليست في النسبة التي وصلت إليها المرأة العاملة خارج منظومة العمل الرسمية ، والمسئولة عن أسرة في مصر ، ولكن في إمكانية حصول هؤلاء السيدات على فرص عمل مناسبة محترمة بأجر معقول يوفر لهن حياة كريمة ، وبالطبع فإذا لم تعمل هؤلاء السيدات عملاً يساعدها على إعالة أسرتها فمن الذي يعول

أسرهن ؟ ، إن هناك صعوبات في الظروف التي تعمل بها النساء العاملات في كثير من المواقع وبالذات اللائي يعملن كعمالة غير منتظمة ، ولا يعقل أن تكون ثلثهن مضطرات للعمل ، ولا توجد سياسات مساندة أو داعمة لهن من حيث توفير العمل المناسب لظروفهن ، وتوافر الخدمات التي تمكنهن من الإستمرار في العمل مثل دور الحضانة المناسبة ، والرعاية الصحية ، والحصول على الأوراق الثبوتية الرسمية بسهولة ويسر ، مع العلم أنه توجد في مصر نحو 4 ملايين سيدة ليست لديهن بطاقة تحقيق شخصية (رقم قومي) ، التي يمكن من خلالها الحصول على حقوقها من تأمينات اجتماعية ورعاية صحية محترمة ، مؤكدين على أن صحة المرأة العاملة هي رأس مالها ، والمحافظة على صحتها حماية لأسرتها التي تنفق عليها .

إن عمل المرأة خارج الإطار غير الرسمي للعمل ليس إختيارًا أو رفاهية أو تمضية للوقت أو محاولة للبحث عن الذات أو تأكيد الوجود كما يحلو للبعض أن يتحدث عند كلامه عن عمل المرأة ، بل غالبًا ما يكون صدمة ، حيث تفاجأ المرأة بدون أي مقدمات أنها أصبحت مسئولة عن أسرتها ومعيلة لها ، خاصة السيدات الفقيرات اللائي غالبًا ما يلجأن للعمل بالمنازل أو في أعمال ضارة بالصحة ، لأنه أوفر الفرص المتاحة أمامهن ، وعليه فإن المنظمات الأهلية مطلوب منها أن تعمل على إنشاء جمعية أو جمعيات لعاملات المنازل ، وتشجيع العاملات على التسجيل بها ، حتى تستفيد بالخدمات التي تقدمها بديلاً عن الحكومة التي أهملتهن ولم تقدم لهن معاشًا أو ضمانًا إجتماعيًا أو تأمينًا صحيًا .

وبالطبع لا يكفي أي جهد تقوم به المنظمات الأهلية بل المطلوب من الحكومة أن تضع سياسات واضحة لمساندة المرأة العاملة خارج منظومة العمل الرسمية في كل مكان ، مع الوضع في الإعتبار أن المنظمات الأهلية تقوم بدور مهم لأنها تلمس إحتياجات

النساء ، ومنها الكثير الذي قدم قروضًا ومشروعات لهذه المرأة كنوع من المساعدة ، ولكن المهم هو تأهيل هؤلاء السيدات ، وتوفير مشروعات تضمن لهن استمرار وجود دخل ثابت ، وتتيح الفرصة للأخريات للعمل الشريف المحترم ، وبمعنى آخر : ضرورة وضع خطة لإخراج المرأة المصرية بوجه عام من دائرة الفقر والإحتياج ، وتغيير نمط حياتها إلى الأفضل والأحسن .

أما المرأة المتعلمة أو المؤهلة فلا بد من إتاحة الفرصة لها حتى تتمكن من النهوض والإرتقاء بأسرتها ، فليس من الحكمة أن تظل في دائرة مكافحة الجوع ، و محاولة الخروج من دائرة الفقر فقط ، وتظل فاشلة في تحقيق ذلك .

والباحث بدوره يثمن كل الجهود التي من شأنها الإرتقاء بالمرأة التي ترعى أسرتها وتنفق عليها وبالطبع تمثل المرأة العاملة خارج العمل الرسمي نسبة كبيرة من النساء الراعيات لأسرهن ، حيث قررت الحكومة سنة 2012 ، توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لنحو خمسة ملايين امرأة لديهن أطفال حتى ست سنوات ، ويقدر هؤلاء الأطفال بنحو 12 مليون طفل ، ويجدر بالذكر أن دستور 2013 والذي وافق عليه الشعب المصري في 2014 قد أقر هذه الحقوق ، ومع طلبنا للمزيد نأمل في تفعيل الإهتمام بالمرأة العاملة عمالة غير رسمية أو غير منتظمة في صورة قوانين ملزمة قابلة للتحقيق على أرض الواقع [1] .

---

[1] – نراجع المواد المتعلقة في دستور 2014 : المواد من 11 إلى 14 ، المادتين 17 و 18 ، المادة 27 ف 3 ، المادة 28 ف2 ، المادتين 51 و 53 ، المواد 59 و 99 و 188 .. إلخ ..

إن الإهتمام بالمرأة العاملة خارج القطاع الرسمي أمر ضروري ، حيث أن معظم السيدات العاملات في وقتنا الراهن ، وفي ظل العولمة والخصخصة والبطالة الخانقة يعملن في قطاع غير رسمي ، وبالتالي يفقدن التأمينات الإجتماعية والتعويضات والرعاية الصحية ، كما أن الأم أو الأطفال لا يجدون الرعاية اللازمة التي تكفل لهم حياة كريمة ، ولذلك نطالب بعمل المزيد من الدراسات الاجتماعية الجادة من أجل النهوض بالمرأة العاملة لتحسين أحوالها وضمان آمانها حتى تقوم بدورها المجتمعي على أكمل وجه ، وتنجح في مواجهة التحديات الإقتصادية التي تعمل في ظلها .

ويرى الباحث أنه من الأهمية بمكان إمداد السيدات العاملات بالقطاع غير الرسمي بالقدرات أو المهارات اللازمة مثل : تدريبهن على مهن للإلتحاق بسوق العمل أو الانخراط في عمل أفضل من العمل اللائي يقمن به ، وإكسابهن المهارات لإقامة مشروعات صغيرة ، وقبل التفكير في إقامة هذه المشروعات يجب أن نجد الآليات التي تضمن تسويق المنتجات التي ستخرجها هذه المشروعات ، مع ضرورة رفع مهارات وقدرات السيدات العاملات ، وذلك من خلال دورات تدريبية تتولاها الجمعيات الأهلية ، بحيث لا تقتصر على محافظة بعينها ، و ليتنا نهتم أكثر المرأة الريفية وبالذات في صعيد مصر ، وبذلك يكون الإهتمام والنهوض بالمرأة في كافة المحافظات .

إن وجود المرأة العاملة في أعمال غير رسمية و التي تعاني من تحديات إقتصادية عديدة في المجتمع المصري تحول إلى ظاهرة إجتماعية شديدة الخطورة ، بعد تزايد أعداد النساء اللائي يخرجن للعمل ، نتيجة للظروف الإقتصادية التي تمر بها البلاد ، والتي نجم عنها انخفاض الدخل ، والتفكك الأسري ، ولذا يجب وضع الضمانات الكافية لحماية المرأة بوجه عام وحصولها على جميع حقوقها .

ولأن المرأة ليست آلة ، وإنما هي إنسانة في المقام الأول ، لها مشاعرها ، التي لا بد من مراعاتها ، إن المرأة العاملة وبالذات في القطاع غير الرسمي والتي تقوم برعاية أسرتها أي أنها تقوم بدور الأب والأم معًا ، وهذا يصيبها بضغوط نفسية نتيجة لإزدواجية الدور الذي تقوم به ، ونتيجة لما تعانيه من ضغوط نفسية وإجتماعية في عملها حيث أنه من الممكن أن يكون هذا العمل قاسيًا ، تتعرض فيه لأقصى درجات المشقة مما يشعرها بالقهر والمهانة والإحباط ، ولذلك نجد أن معظم الأسر التي ترعاها المرأة العاملة لا تتمتع بأي امتيازات إقتصادية إجتماعية ، وتعاني من الفقر والحرمان .

نقول : إنه رغم صعوبة مواجهة التحديات الإقتصادية التي تقابلها المرأة العاملة في أعمال غير منتظمة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي نعيشها ، فإن هناك منظمات مدنية تحاول أن تقترب من حل هذه المشكلة ، فهي تساعد بعض الأسر ماديًا ، وتدربهن ، وتعطيهن أدوات للعمل بثمنها دون أي فوائد ، مع المتابعة الدائمة ، بهدف توفير عمل محترم لهن يكفيهن ذل الإهانة والسؤال ، إلا أن هذه المنظمات تشكو هي الأخرى من قلة الدعم الكافي لتمويل مثل هذه النوعية من المشروعات ، وأحب أن أذكر أننا في مصر لدينا إدارة تسمى إدارة الأسر المنتجة وتابعة لوزارة التضامن الإجتماعي ، وفي قديم الزمان كانت تقوم بدور محترم معروف لمساعدة الأسر الفقيرة والمرأة العاملة قليلة الدخل ، ولا نعرف ما الذي تفعله هذه الإدارة الآن ؟ .

إن النهوض بالمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي أو غير المسجل ليست مسئولية الحكومة وحدها بل مسئولية المجتمع كله ، فالمرأة العاملة تعول ما يقرب من أكثر من ثلث أفراد المجتمع ، ومن هنا جاء هذا البحث الذي يأمل في أن يقدم مجموعة من المقترحات والتوصيات رافعين إياها لكل مهتم بشأن المرأة المصرية بوجه عام ،

والمرأة العاملة خارج منظومة العمل الرسمية بوجه خاص ، فلعلها تساعد في حل هذه المشكلة من أجل توفير العون الاجتماعي والاقتصادي النفسي للمرأة العاملة في القطاع غير المنتظم ، حيث رصدنا الواقع الذي تعيشه ، والأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة الإجتماعية ، والمشكلات التي تعاني منها ، وبعد أن قمنا بدراسة بعض الحالات مع الإشارة إلى بعض الجهود الدولية لحل هذه المشكلة ، ذكرنا أو أوضحنا دور لمجتمع المدني في دعم ومساندة المرأة العاملة في أعمال غير منتظمة .

وقبل أن ندخل إلى فصول البحث قمنا بكتابة مدخل للبحث ، شمل : مدخل لمشكلة البحث ، الدراسات والإسهامات السابقة المرتبطة بالبحث ، الموجهات النظرية للبحث ، تحديد وصياغة مشكلة البحث ، أهمية البحث ، أهداف البحث ، تساؤلات البحث ، نوع البحث ، المنهج المستخدم في البحث ، أدوات البحث ، مفاهيم البحث ، فلعلنا قد وفقنا إلى ذلك .

الفصل الأول

مدخل الدراسة

أولاً ـ مدخل لمشكلة الدراسة :

إذا كانت التنمية قضية تتحقق بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة أو الممكن إتاحتها مستقبلاً ، فإن الإنسان هو صانعها بل هو الغاية والهدف منها ، كما أنه المستفيد الأول منها ، ولأن التنمية البشرية هي الإنسان في جميع مراحله العمرية ، لذلك ظهرت الحاجة الماسة للإهتمام بالعنصر البشري وباحتياجاته والعمل على حل مشكلاته ، وتسعى كافة الدول إلى تحقيق التنمية بجميع أنواعها معتمدة على تنمية القوى البشرية التي تعد إحدى ثروات المجتمع الإنساني ، ومن هنا أصبح من الضروري الوعي التام بأهمية العنصر البشري في عمليات التنمية المخلفة ، بإعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت .

والتنمية الحقيقية لا تحدث إلا بأن نهتم بجميع أفراد المجتمع ، ونعتني بهم ونرعاهم ، فالجميع يمثل قيمة إستراتيجية مهمة تسعى إليها كافة دول العالم على الرغم من إختلاف أيديولوجيتهم وتباين أنظمتهم الاجتماعية ، كما غدت تلك الرعاية مقياسًا لتقدم الأمم والشعوب ، وتتناسب طرديًا مع مستوى حضارتهم .

وكثيرًا ما يعترض العنصر البشري بعض المشكلات يتأثر بها سلبًا ، وتنعكس على الأسرة والمجتمع ككل ، ويزداد الأمر أهمية وخطورة عندما يتعلق الأمر بقضية التحديات الإقتصادية التي تعمل في ظلها المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ، وهذه القضية أو تلك

المعاناة من المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري ضمن ما يعاني من العديد من المشكلات والقضايا ، ولكن هذه القضية أصبحت من القضايا شديدة التعقيد ، وذلك لأن الفقر أو الإحتياج بالنسبة للمرأة يعتبر من أحد المشكلات الخطيرة التي تهدد فئات المجتمع المصري ، والسبب في ذلك أن المرأة من أكثر الفئات في المجتمع حرمانًا من التعليم والتدريب ، والرعاية الصحية ، ونقص فرصتها في سوق العمل ، لأنها غير متعلمة ، وليس لديها من التدريب أو المهارات الكافية التي تسمح لها بالتأهل للحصول على وظيفة محترمة تحقق لها دخلاً شهريًا ثابتًا معقولاً ، أو الحصول على مشروع صغير يحقق لها عائدًا مجزيًا ثابتًا ، مما أدى لظهور ما يمكن أن نطلق عليه : تأنيث الفقر .

إن المرأة المصرية العاملة من خلال منظومة العمل غير المنظم تواجه العديد من الأوضاع المجتمعية السيئة ، ومصر لا تزال من المجتمعات النامية التي تشكو الكثير من المعوقات والصعوبات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، والتي تفاقمت وزادت حدتها بعد أحداث يناير 2011 ، وبالطبع فإن كل ذلك انعكس على أوضاع المرأة بوجه عام ، والمرأة العاملة في أعمال غير منظمة بوجه خاص ، وهي : الأرملة ، المطلقة ، زوجة المريض بمرض مستعصي ، زوجة العاجز عجز كلي أو جزئي ، زوجة السجين ، زوجة مهجورة العائل أو التي تساعد زوجها أو أسرتها ... ومن في حكم ذلك ..

وعليه فالمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي أصبحت مسئولة عن أسرتها بأكملها أي كان عدد أفراد هذه الأسرة ، وليس ذلك فقط ، بل فالذي يعمل زوجها في أعمال موسمية أو في أعمال مؤقتة أو غير منتظمة هو الآخر ، أو أن يكون بدون عمل أي عاطل ، وقد يصل الأمر إلى أن المسئولية لا تقع على عاتق الزوجة فقط ، ولكن على الفتيات اللائي لم يتزوجن ، ولكنهن مسئولات عن إعالة أسرهن ، وهذا يرجع إلى غياب العائل الأساسي للأسرة ، وهو الأب

سواء كان بسبب الوفاة أو المرض أو الإعاقة أو السجن أو الإدمان ... إلخ .. ومن هنا تتولى مسئولية إعالة أسرتها .

ولأن مهنة الخدمة الإجتماعية بصفة عامة ، وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة تهدف إلى إحداث تغيرات إيجابية على مستوى المجتمع وإنصاف الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع ، ففي هذا السياق يسعى هذا البحث إلى : التعريف بالمرأة العاملة خارج القطاع الرسمي والتحديات الاقتصادية التي تعمل في ظلها ، ورصد واقعها في المجتمع المصري ، والأسباب التي أدت إلى وجودها كمشكلة إجتماعية ، وكذلك المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والنفسية التي تعاني منها ، كما قام البحث بدراسة بعض الحالات التي تم اختيارها عشوائيًا من النساء العاملات عملاً غير منتظم ، وهن من المترددات على بعض المنظمات الأهلية العاملة في مجال مساعدة المرأة بوجه عام ، مع الإشارة إلى بعض المقارنات الدولية ، ثم حدد البحث دور منظمات المجتمع المدني في دعم ومساندة المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي ، خاتمين بحثنا ببعض المقترحات والتوصيات القابلة للتنفيذ ، والتي رفعناها لمن يهمهم أمر المجتمع المصري عمومًا ، والمرأة العاملة خارج قطاع العمل الرسمي خصوصًا .

ثانيًا ـ الدراسات والإسهامات السابقة المرتبطة بالدراسة :

هناك العديد من الأبحاث التي قامت بها بعض المراكز البحثية حول موضوع المرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي ، نذكر منها ما قامت به جمعية نهوض و تنمية المرأة ، والمجلس القومي للمرأة ، والمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية بالقاهرة ، ومع كل الاحترام لهذه البحوث التي استفدنا منها وما توصلت إليه من نتائج إلا أنها غير متواجدة تحت يد صانع القرار ، ولم يروج لها إعلاميًا وثقافيًا بالشكل الكافي ، بل أنها تم القيام بها في فترة معينة ، وغني

عن البيان أن أية ظاهرة اجتماعية تتطور بفعل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبمعنى آخر بفعل المستجدات التي تطرأ على المجتمع ككل ، ونشير كذلك إلى أن فرق العمل في هذه الأبحاث لم تضم أي باحث في مجال الخدمة الاجتماعية والتي محورها وجوهرها التعامل مع المجتمع ، والمساهمة في حل مشاكله ، فالتنظير والخطب الحماسية وعدم الواقعية من المحال أن تحل أية مشكلات اجتماعية .

وسيعرض الباحث في هذه الجزئية لدراستين ، وهما دراسة : داليا صبري يوسف ، بعنوان : المعوقات التي تعوق الجمعيات الأهلية بالنهوض بالمرأة العاملة عن تحقيق أهدافها ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهته ، سنة 2006 .[2]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تحقيق أهداف الجمعيات الأهلية في مجال المرأة العاملة ، وكذلك الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات ، مع تحديد المعوقات التي تواجه الجمعيات العاملة في مجال المرأة العاملة بوجه عام ، والتعرف على مقترحات المبحوثين لمواجهة تلك المعوقات ، وتحول دون تقديم خدماتها للفئة المستهدفة على أكمل وجه .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تراوح درجة تحقيق الجمعيات لأهدافها في مجال المرأة العاملة بين الجيد والمتوسط ، وأن الخدمات المقدمة تتمثل في الخدمات : الإجتماعية ، والإقتصادية ، والصحية ، والتعليمية ، مع تحديد المعوقات التي تتمثل في النواحي :

---

[2] – داليا صبري يوسف ، المعوقات التي تعوق الجمعيات الأهلية للنهوض بالمرأة العاملة عن تحقيق أهدافها ودور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2006

التمويلية ، والإدارية ، والوظيفية ، والقانونية ، والتطوعية ، والإعلامية ، والتنسيقية ، والسياسية .

ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة حل المشكلات التي تقابل هذه الجمعيات وبالذات المتعلقة بالتمويل ، أو ضرورة الهيكلة الوظيفية والإدارية ، وحث الأفراد على المشاركة والعمل التطوعي ، والإهتمام الإعلامي ، والتنسيق بين كافة الأجهزة المعنية بقضية المرأة العاملة .

الدراسة الثانية : دراسة هبة نصار ، التحولات الإقتصادية وأثرها على عمل المرأة ، 1997 ، وفيها تعرض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالمرأة ، حيث تعرض المجموعات الأساسية الثلاث التي يتكون منها برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وأثر كل مرحلة ، ثم تعرض الظروف العامة في سوق العمل والتي تؤثر على عمل المرأة ، ومنها الفقر حيث تضطر الإناث العائلات للأسر إلى الإشتغال بأعمال هامشية لمواجهة نفقات المعيشة خاصة في ظل إنخفاض الدعم على الغذاء في مصر ، والإنفلات الرهيب في الأسعار ، وأيضًا وضع المرأة في التعليم والسياسات التعليمية والتدريب المهني في مصر .

وتعرض الدراسة للسمات الأساسية لعمل المرأة في مصر ، ومنها : انخفاض نسب المشاركة في سوق العمل بالمقارنة بالرجال ، وانحصار مشاركة الإناث في عدد محدود من المهن ، وتركز المرأة في القطاع الخاص أو القطاع غير الرسمي خاصة بين غير المتعلمات ، ومحدودية نسبة الإناث في النقابات العمالية ، وتركز النسبة الضئيلة من الإناث أصحاب الأعمال في المدن ، في حين تزداد العمالة الأجرية في الحضر عن الريف ، وتدني مستوى أجور الإناث إلى حوالي ثلثي

نظيره بين الرجال نتيجة لتركز الإناث في أدنى سلم العمل وعدم التحاقهن بالوظائف الإشرافية على العمال .

كما تركز الدراسة على أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي على سياسات التشغيل بالنسبة للمرأة في مصر مع تراجع الدولة عن سياسات التشغيل وارتفاع معدلات البطالة . [3]

ثالثًا ـ الموجهات النظرية للدراسة :

يرى الباحث أن الموجه النظري الذي فرضته طبيعة البحث في موضوع عمل المرأة خلال القطاع غير الرسمي في المجتمع المصري في ظل التحديات الإقتصادية هو (نظرية النسق الاجتماعي) ، ففي ضوء النسق الإجتماعي يجب النظر إلى المجتمع على أنه نسق كلي يتكون من أنساق فرعية ، وهي عبارة عن أجزاء أو عناصر يعتمد كل منها على الآخر ، وبمعنى آخر أن المجتمع يتألف من مجموعة من العناصر ، وهذه العناصر قد تكون ملموسة يمكن مشاهدتها مباشرة كالجماعات ، أو قد تكون عناصر تحليلية يمكن الإستدلال عليها من المشاهدة كالأدوار والأوضاع الإجتماعية والقيم والمعتقدات ، والمعايير والنظم الإجتماعية ، ولا يقتصر هذا الإفتراض على المجتمع فحسب بل ينطبق على أي من العناصر الفرعية على أنه نسق . [4]

---

[3] – هبة نصار ، التحولات الاقتصادية وآثارها على عمل المرأة ، وزارة القوى العاملة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش أيبرت ، القاهرة ، 1997

[4] – محمد عزت المصري ، العوامل التي تؤدي إلى زيادة كفاءة الجمعيات الأهلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، 2001 ، ص 28

والنسق الذي نقصده هنا بالطبع هو النسق المفتوح بأجزائه : المدخلات ، والأنشطة والعمليات التي تحدث داخل المجتمع ، والمخرجات ، والتغذية العكسية . [5]

ووفقًا لما ذكره (بارسونز) فإن من أهم مؤشرات النسق الإجتماعي المفتوح كأحد أنواع الأنساق الإجتماعية : إنجاز الهدف أو إشباع متطلبات وحدات النسق (المرأة العاملة عبر العمل غير المنظم) ، التكامل والتساند بين الوحدات المجتمعية المختلفة من أجل حل المشكلة أو إشباع إحتياجات النسق ، والإرتباط بالبيئة في تحقيق الأهداف . [6]

رابعًا ـ تحديد وصياغة مشكلة الدراسة :

من خلال إطلاع الباحث على نتائج الدراسات التي تناولت موضوع المرأة العاملة في مصر بوجه عام والمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي وما تقابله من مشكلات ومن أهمها المشكلات الإقتصادية ، والتي أكدت على أهمية مواجهة هذه المشكلة ، وضرورة استمرار الجهود الحكومية وجهود المجتمع المدني بما تملك من إمكانيات وآليات لحل هذه المشكلة الاجتماعية أو الحد منها على أقل تقدير .

---

[5] – محمد عارف ، المجتمع بنظرة وظيفية : في الوظيفة أشكالها وإمكانياتها التصويرية في دراسة المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1982 ، ص 29

[6] – عبد الفتاح أحمد زيدان ، تأثير العلاقات الأفقية والرأسية بالمنظمات العاملة في التنمية المحلية بالقرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2001 ، ص 75

ومن منطلق اهتمام الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية بصفة عامة ، وكمهنة مؤسسية هدفها مواجهة مشكلات المجتمع ، من خلال مؤسسات ، ومنها منظمات المجتمع المدني كوسيلة يمكن من خلالها الحد من مشكلات المرأة العاملة وبالذات ما تقابله من تحديات إقتصادية ، باعتبار أن هذه المنظمات أكثر قدرة على الوصول للمستفيدين من الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات (المرأة العاملة في الأعمال غير المسجلة)، وكذلك تحقيق أهداف ومبادئ طريقة تنظيم المجتمع التي تختص ببحث ودراسة المشكلات التي تواجه المجتمع المصري .

ووفقًا لما سبق وانطلاقًا من الموجه النظري للبحث ، تتحدد مشكلة الدراسة في : كيفية مواجهة المشكلات الإقتصادية للمرأة العاملة في المجتمع المصري وخصوصًا التي تعمل خلال القطاع غير الرسمي ، مع رصد واقع المرأة العاملة الإقتصادي ، والأسباب التي أدت إلى وجودها كمشكلة إجتماعية تعاني منها ويترتب عليها مشكلات وأخطار تعود بالسلب على المجتمع المصري ككل ، مع توضيح دور المجتمع المدني في دعم ومساندة المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي ، ووضع رؤية مستقبلية في صورة توصيات محددة قابلة للتنفيذ .

خامسًا ـ أهمية الدراسة :

1 – التفاقم الشديد لمشكلة التحديات الإقتصادية التي تعاني منها المرأة العاملة خارج منظومة العمل الرسمية في الآونة الأخيرة ، والدور المتزايد للمنظمات الأهلية كأحد مؤسسات تنظيم المجتمع ، وخاصة مع اتجاهات العولمة والخصخصة والسوق الحرة وثورة الإتصالات والمعلومات ، حيث أصبحت هذه المنظمات هي المعقود عليها الأمل في مسيرة التنمية ، وحل العديد من المشكلات الإجتماعية ، ومنها مشكلة

التحديات الإقتصادية التي تواجهها المرأة العاملة في الأعمال غير المنظمة التي نحن بصددها .

2 – الإهتمام المتزايد بقضية المرأة العاملة وبالذات خارج المنظومة الرسمية للعمل ، وما تقابله من مشكلات ، حيث تتضافر الجهود المبذولة لمواجهة هذه المشكلة ، والتي تؤثر بالسلب على البناء الاجتماعي للمجتمع .

3 – إبراز أهمية المنظمات الأهلية كإحدى مؤسسات تنظيم المجتمع ، ومدى مساهمتها مع الدولة لحل المشكلات المترتبة على قضية التحديات الإقتصادية التي تقابل المرأة العاملة في أعمال غير مسجلة ، وكذلك حماية المرشحين للوقوع في أخطارها من النساء العاملات على وجه العموم .

4 – إن هناك حاجة مجتمعية ماسة لدراسة مشكلات المرأة العاملة التي تعمل في الإطار غير الرسمي ، وبالذات التحديات الإقتصادية التي تواجهها ، دراسة علمية واقعية ، وكذلك دراسة جهود المنظمات الأهلية مع المجتمعات في دعم برامج المساعدات المادية والإجتماعية والثقافية والمعنوية التي تقدمها هذه المنظمات لهذه للمرأة العاملة في كافة أنحاء البلاد .

5 – انتشار مشكلات المرأة العاملة خارج العمل الرسمي ، وبالذات التحديات الإقتصادية التي تقابلها في المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة ، وذلك لما يمر به من ظروف ومستجدات إجتماعية وإقتصادية وسياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

6 – هذا البحث يتعامل مع واحدة من أكثر القضايا خطورة على المجتمع المصري في الأوقات الراهنة ، ونقصد بها قضية المرأة



العاملة خارج القطاع الرسمي للعمل ، والتحديات الإقتصادية التي تواجهها .

7 – نهدف من هذا البحث المتواضع إلى إثراء الجانب النظري لمهنة الخدمة الإجتماعية بوجه عام ، وطريقة تنظيم المجتمع بوجه خاص ، تلك الطريقة التي يهمها في المقام الأول التصدي بعلمية ومنهجية لكل ما يستجد من ظواهر إجتماعية سلبية على أرض الواقع المصري المعاش .

سادسًا ـ أهداف الدراسة :

يسعى البحث الراهن إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1 – تحديد أو رصد التحديات الإقتصادية في واقع المرأة العاملة خارج إطار العمل الرسمي في المجتمع المصري .

2 – تحديد الأسباب التي أدت إلى وجود المشكلات الإقتصادية للمرأة العاملة خارج منظومة العمل الرسمي كظاهرة إجتماعية .

3 – تحديد المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة في أعمال غير رسمية أو غير منظمة وبالذات التحديات الاقتصادية .

4 – تحديد دور المجتمع المدني في دعم ومساندة المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي للعمل فيما تواجهه من تحديات إقتصادية

5 – التوصل إلى بعض المقترحات والتوصيات الهادفة إلى تفعيل دور المنظمات الأهلية في مواجهة المشكلات الإقتصادية للمرأة العاملة خارج القطاع الرسمي للعمل ، حتى تتمكن المنظمات من التعامل



بفاعلية متزايدة مع المجتمع والمستفيدين من خدماتها وبالذات النساء العاملات ومشاكلهن الإقتصادية .

سابعًا ـ تساؤلات الدراسة :

واتساقًا مع أهداف الدراسة ، فقد حدد الباحث تساؤلاته فيما يلي :

1 – ما الأسباب التي أدت إلى وجود التحديات الإقتصادية التي تعمل في ظلها المرأة العاملة خارج القطاع الرسمي كظاهرة إجتماعية ؟

2 – ما التحديات الإقتصادية التي تعاني منها المرأة العاملة في أعمال غير رسمية أو مسجلة ؟

3 – ما دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات الإقتصادية التي تعاني منها المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ؟

4 – ما المقترحات اللازمة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني العاملة في مواجهة التحديات الإقتصادية التي تعاني منها المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ؟

ثامنًا ـ نوع الدراسة :

في ضوء إطلاع الباحث على الإطار المرجعي لما كتب في مشكلة التحديات الإقتصادية التي تعمل المرأة العاملة في ظلها بوجه عام ، والمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي بوجه خاص ، ونتائج البحوث التي أجريت على هذه القضية ، يعتبر هذا البحث من الأبحاث الوصفية التحليلية التي تمهد إلى دراسة خصائص معينة في موقف يغلب عليه التحديد ، والأبحاث الوصفية تعتبر من أكثر الأبحاث ملائمة

للواقع الإجتماعي وخصائصه ، ومن خلالها نتمكن من الفهم الصحيح لهذا الواقع والإحاطة بكل أبعاده بدقة . [7]

والأبحاث الوصفية تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة عن طريق كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل دلالتها وتصنيفها ، وكشف إرتباطها بمتغيرات أخرى ، وذلك بهدف الوصول إلى وصف دقيق لهذه الظاهرة . [8]

وهذا البحث يسعى إلى التعرف على مشكلة التحديات الإقتصادية التي تعمل المرأة العاملة في الأعمال غير الرسمية في ظلها ، وعلى طبيعة الجهود المبذولة من قبل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة هذه المشكلة ، الأمر الذي يساعد على التعرف على المعوقات التي تواجه تلك المنظمات في تحقيق أهدافها المرجوة ، وكيفية التغلب عليها أو الحد منها بقدر الإمكان ، والتوصل إلى أهم المقترحات التي تساهم في مواجهة هذه المشكلة والوقاية منها من منظور طريقة تنظيم المجتمع .

---

[7] – عبد الحليم رضا عبد العال ، البحث في الخدمة الاجتماعية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1998 ، ص 109

[8] – محمد شفيق ، البحث العلمي : الخطوة المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1994 ، ص 108

تاسعًا ـ المنـهج المستخدم في الدراسة :

يستخدم هذا البحث منهج المسح الإجتماعي ، وذلك لإتفاق هذا المنهج مع نوع الأبحاث الوصفية والتحليلية التي تستخدم المسوح في الأبحاث الوصفية التي تهتم بظواهر أكثر تعقيدًا من الدراسات الكشفية مثل الحاجات والإتجاهات والآراء .[9]

ويعتبر المسح الاجتماعي من أكثر الإستراتجيات البحثية في الخدمة الإجتماعية ، كما أنه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها ، وذلك للإستفادة بها في المستقبل .[10]

عاشرًا ـ أدوات الدراسة :

إعتمد الباحث على نوعين من المقابلات ، مقابلات مع بعض السيدات العاملات في القطاع غير الرسمي المترددات على بعض الجمعيات الأهلية التي تقدم المساعدة لهن 50 سيدة تم عمل (دراسة حالة) لهن ، ومقابلات مع السادة الخبراء في عمل المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال مواجهة مشكلة المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي وما تقابله من تحديات اقتصادية ، وعددهم 10 خبراء وتم عمل (مقابلة مقننة) ، إلى جانب الاستفادة من مزايا المنـهج الكشفي أو

[9] – طلعت مصطفى السروجي و محمد عبد العزيز المدني ، مناهج البحث في دراسات الخدمة الاجتماعية ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، 1999 ، ص 152

[10] – طلعت مصطفى السروجي وآخرون ، البحث في الخدمة الاجتماعية ، دار الإسراء للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2004 ، ص 175

الإستطلاعي ، وكذلك الإستفادة مما ورد على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من آراء وأفكار ومعلومات ولكن بعد تحقيقها وتدقيقها . [11]

[11] – جرت العادة أن يختتم الفصل الأول أو المدخل البحثي بعرض للمفاهيم التي جاءت بالبحث إلا أننا رأينا بهد أخذ رأي أساتذتنا الأجلاء أنه من الأوفق وضع كل مفهوم في الفصل الذي يناسبه فلعلنا نكون قد أصبنا في ذلك

الفصل الثـاني

واقع المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في ظل التحديات الاقتصادية : الأسباب والمشكلات

تعريف المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي - Women Working in the Informal Sector :

المرأة العاملة في اللغة : العمل هو المهنة والفعل ، وهو مجهود يبذله الإنسان لتحصيل منفعة معينة .[12].

المرأة العاملة هي التي تعمل في مهنة معينة حتى تنفق على نفسها، أو على أسرتها ، أي المرأة التي تتولى رعاية شئونها وشئون أسرتها ماديًا، وبمفردها دون الإستناد إلى وجود الرجل (الزوج أو الأخ أو الأب) في بعض الأحيان .

وفي المصطلح أو القانون هي كل امرأة تعمل في الدولة والقطاع العام وقطاع العمال العام والقطاع الخاص ، سواء كانت تعمل

---

12 – مجموعة من العلماء ، المعجم الوجيز ، وزارة التربية والتعليم المصرية ، القاهرة ، 2001 ، مادة : عمل

بصفة دائمة أو بطريق التعاقد المؤقت .[13] (أو في القطاع غير المسجل أو قطاع العمل غير الرسمي أو غير المنظم أو غير المهني) .

والمرأة التي تعمل في العمالة غير المنظمة أو غير الرسمية تبلغ نسبتها ما بين 70 و 80 % من جملة قوة عمل النساء المصريات ، وهي تعمل في جميع القطاعات : المناجم والمحاجر والزراعة والصناعة ، وكذلك كبائعة جائلة تجدها في كل مكان ، تبيع مختلف السلع وأهمها بالطبع السلع التافهة ، بل أننا نشاهد المرأة اليوم تعمل في مجال تلميع أو إصلاح الأحذية ، بل نجدها مع الرجال في أعمال البناء والتشييد ، كما أنها تكون ضمن العاملين بالقطاع غير المنظم أي الوحدات التي تستخدم 10 عمال فأقل .

والذي نقصده بالقطاع غير الرسمي هي تلك الفئة من الصناع أو التجار أو العمال أو المزارعين التي تعمل خارج الإطار الضريبي أو التأميني للدولة ، أو في المصانع أو المعامل السرية التي تعمل تحت بئر السلم كما يقال ، والغريب أن البعض يؤكد على أن 50% من الاقتصاد المصري غير رسمي أو غير معترف به رسميًا ، أي لا تعرف الجهات الرسمية عنه أي شيء وإذا عرفت لا تفعل أي مواجهة إيجابية تجاه أوضاعه الضارة على الفرد والمجتمع .

ونستطيع أن نضع تعريفًا بسيطًا للعمل غير الرسمي والذي تشغل فيه المرأة نسبة كبيرة تتراوح ما بين 70 و 80% كما سبق أن ذكرنا، هو مجموعة من الأنشطة الإتصادية التي لا تخضع لرقابة الحكومة ، ولا يتم تحصيل ضرائب عنها كما أنها لا تدخل في حسابات

[13] - القانون رقم 12 لسنة 1996 بإصدار قانون الطفل ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3452 لسنة 1997 طبقًا لأحدث التعديلات ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، وزارة التجارة والصناعة ، المادة 70 ، ص 28

الناتج القومي الإجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي المسجل .[14]

هذا ، وقد قدرت الدراسات والأبحاث الميدانية التي قام بها عدد من الجمعيات الأهلية خلال عامي 2011 و 2012 نسبة البيوت التي تعمل النساء فيها وتكون مسئولة عن الأسرة ، في مصر بما يتراوح بين 20 إلى 40. % ومعظمهن يقمن بأعمال غير رسمية .

مع ملاحظة أن هذه النسبة قد تصل إلى ما لا يقل عن 57 % في الأحياء العشوائية والشعبية حيث تتولى المرأة العاملة إعالة أولادها وزوجها أيضًا .والعمل غير المنتظم هو الأكثر شيوعا في عمل هذا القطاع

وقد قام بعض الباحثين بصياغة تعريفٍ للمرأة العاملة عملًا غير رسمي بأنها : المرأة التي تمارس أعمالا غير دائمة وتكون المسئولة عن أسرتها مادياً ، أو من تمثل أسرتها قانونيًا واجتماعيًا في المجتمع. [15]

أمثلة شائعة للعاملات بالقطاع غير الرسمي (العمالة الغير منتظمة) :

---

[14] - http://www.rawateb.org ، تاريخ الدخول إلى الموقع 10 / 5/ 2016 ، مقالة بعنوان : قطاع العمل غير الرسمي

[15] – هذا التعريف ورد ضمن بحث أعدته جمعية نهوض وتنمية المرأة بالقاهرة عن ظاهرة أو مشكلة المرأة العاملة في مصر ، وقد لاقى هذا التعريف استحسان الكثير من الباحثين .

1 ـ قد نجد المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي تعمل مع الرجال في التجمعات السكنية الجديدة كالتجمع الخامس ، و مدينة 6 أكتوبر ، أو تقوم بعمل الطعام أو الشاي وبيعه لهم .

2 ـ نجدها تبيع الذرة المشوية أو حمص الشام أو الفول والطعمية أو تفتح قهوة أو بوفيه أو مطعم صغير على الرصيف ... وغيرها ..

3 ـ تعمل كبائعة أحذية أو ملابس أو لعب أطفال أو غيرها من المنتجات ، حيث نجدها تفترش أراضي ميادين العتبة والسيدة زينب والسيدة عائشة ورمسيس وغيرها ، كما نجدها في عربات السيدات بمترو الأنفاق تبيع مختلف السلع للسيدات .

4 ـ تعمل كحارسة عقار أو خادمة في المنازل ، وبالطبع لا يؤمن عليها ، ولا تحصل على عقد عمل رسمي يضمن لها حقوقها التأمينية سواء كانت صحية أو اجتماعية .

5 ـ تعمل كعاملة زراعية أو عاملة ترحيلة تساعد في شق الترع أو جمع المحاصيل مقابل أجر يومي زهيد .. إلخ ..

نضيف إلى ذلك التسول بجميع أنواعه ، وخدم المنازل ، أو النساء والفتيات اللائي يجبرن على البغاء والدعارة ، المرأة التي تجبر على العمل في الحقول أو المزارع أو المناطق الجبلية أو المناجم والمحاجر ، أو في العمل في تصنيف وفرز ونقل القمامة ، أو الأعمال الخطرة ، أو النساء اللائي يدفعن دفعًا إلى أعمال العنف والشغب

والتخريب والتظاهر مثلما حدث في مصر منذ أحداث 2011 وما بعدها .[16]

سمات عمل المرأة في القطاع غير الرسمي :

1 ـ العمل غير الرسمي الذي تعمل به المرأة (وغيرها من الرجال) غير مسجل في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها ، من سجل تجاري أو سجل صناعي ، وتصاريح عمل ، وتأمينات اجتماعية ، وتنظيمات نقابية ، كما أنه لا يوجد عقد عمل مكتوب أو مسجل تطالب بمقتضاه بحقوقها .

2 ـ طبيعة العمل في القطاع غير الرسمي فردية حيث أن 92% من منشئات القطاع غير الرسمي في مصر تعتبر مشروعات فردية ، وبالتالي لا تضمن أية حقوق أو تأمينات للمرأة العاملة بها (أو غيرها من الرجال) .

3 ـ في القطاع الغير رسمي نلاحظ صغر حجم التشغيل قياسًا بعدد العاملين بأجر أو بدون أجر أو بصفة دائمة أو مؤقتة ، وبالطبع تكون المرأة ضحية هذه النوعية من العمل حيث تعاني من ظروف إقتصادية سيئة .

4 ـ في القطاع الغير رسمي نلاحظ محدودية رأس المال حيث تعتبر مشروعات القطاع غير الرسمي أفقر من القطاع الرسمي من ناحية رأس المال المستخدم علاوة على صعوبة حصولها على تمويل من

---

[16] – مصطفى يسري عبد الغني ، تعزيز وضع المرأة المعيلة في المجتمع المصري ، الإدارة العامة لثقافة المرأة ، الإدارة المركزية للدراسات والبحوث ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، 2013 – 2014

القنوات الرسمية ، وبذلك فقدرتها على التوسع والتنوع محدودة للغاية ، وهذا ينعكس بدوره على العاملين بهذا القطاع ومنهم المرأة حيث يعانون من ظروف الفقر والاحتياج وقلة الأجر .

وعلى هذا يدخل ضمن هذه الدائرة عدة شرائح نسائية منها:

ـ قد تكون المرأة العاملة (الفقيرة) التي تعمل في القطاع غير الرسمي مسئولة عن نفسها و متزوجة ، ولكنها فقدت زوجها ، فهي إما أرملة أو مطلقة أو مهجورة ، وربما كان الزوج موجودًا ولكنه إما مريض ، أو مدمنًا للمخدرات ، أو يقضي عقوبة سالبة للحرية داخل أحد السجون لجرم إرتكبه ، أو عاجز عن العمل ، وبالتالي عن الإنفاق الذي هو مسئولية الرجل تجاه المرأة ، وهو أيضًا حق المرأة على زوجها.

ـ وقد يكون الزوج قادرًا على الإنفاق ولكنه بخيل إلى درجة أنه لا يوفر لزوجته ولأولاده الموارد الضرورية اللازمة لهم ، وبالتالي تضطر المرأة للعمل من أجل إشباع الحاجات الإنسانية الضرورية للحياة .

ـ قد تكون المرأة العاملة في القطاع غير المنظم المسئولة عن نفسها هي سيدة غير متزوجة أصلاً ، وجعلتها الظروف تلجأ للعمل بعد أن فقدت المعيل (الأب أو الأخ) ، أو ربما تعيش أزمة مالية خانقة تضطرها للعمل من أجل القوت الضروري .

وبسبب كثرة عدد النساء اللاتي يتولين مسألة إعالة أسرهن ، فإن صورة الأسرة الأحادية (التي يعيلها طرف واحد) ، ستكون أصبحت ظاهرة واضحة في المجتمع ، تستحق الرصد وطرح الحلول العاجلة المناسبة .

وإذا علمنا أن 70% من الأسر الأحادية في العالم تديرها نساء ، و 30% فقط يديرها رجال (أرمل ، مطلق ، غير متزوج) ، سوف ندرك خطورة هذه الظاهرة الاجتماعية الآخذة في الاتساع ، والتي شجعت وجهة النظر الغربية الخاطئة التي رفعت شعار (التعايش بين إثنين) بعيداً عن دائرة الزواج الشرعية أي مؤسسة الأسرة .[17]

العوامل المؤدية إلى عمل المرأة خارج منظومة العمل الرسمي :

1 - التسرب الدراسي .

2 - الأمية بجميع أنواعها .

3 - الفقر وتدني الأوضاع المعيشية .

4 - ارتفاع نسبة الطلاق المبكر .

5 - عدم وجود عائل حقيقي للمرأة يتولى الإنفاق عليها ورعايتها أي الظروف الأسرية السيئة .

6 - انتشار العشوائيات لعدم وجود سكن مناسب وسوء الأحوال الاقتصادية .

7- المشكلة السكانية حيث يتزايد عدد السكان وتقل الموارد أو تنعدم .

8 - الهجرة الفوضوية من الريف إلى المدينة .

[17] – محمد صالح علي ، من هي المرأة المعيلة ؟ ، موقع بوابة الأسرة العربية على الإنترنت ، مع تصرف كبير من جانبنا ، تاريخ الدخول : 15 / 11 / 2015

9 ـ انتشار البطالة على كل المستويات ومنها بطالة المرأة .

10 ـ الخصخصة المنفلتة .

11 ـ غياب التدريب التحويلي الذي هو الحل الأمثل لمشكلة البطالة التي يعاني منها الكثير من فئات المجتمع ، وقد كتبنا عن هذه المسألة كثيرًا ولكن في بلادنا لا أحد يرى و لا أحد يسمع .

12 ـ العنف ضد المرأة أو النظرة الدونية لها .

13 ـ غياب هيبة الدولة والقانون .

14 ـ تلاشي العدالة الاجتماعية رغم أنها أكثر الكلمات تداولاً في حياتنا .

15 ـ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصراعات الفئوية والنزاعات من أجل الوصول إلى الحكم دون أدنى إهتمام بالمهمشين أو الفقراء أو الأولى بالرعاية .

16 ـ العادات والتقاليد الموروثة التي لا تهتم بالمرأة أو مشاكلها . [18]

أهم الآثار الناجمة عن عمل المرأة خارج الإطار الرسمي :

---

[18] – مصطفى يسري عبد الغني ، دور المنظمات الأهلية في مواجهة مشكلة العمل القسري كأحد أنواع الاتجار للبشر ، قسم تنظيم المجتمع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ص 70 وما بعدها

1 ـ عمل المرأة خارج إطار منظومة العمل الرسمي هو انتهاك صريح لحقوق الإنسان .

2 ـ التفكك الأسري وانهيار البنية الإجتماعية .

3 ـ انخفاض المعدلات الأدائية والصحية والنفسية للمرأة بوجه خاص وللمجتمع بوجه عام .

4 ـ المرأة التي تعمل خارج إطار العمل الرسمي أكثر عرضة للمتاجرة بالأعضاء البشرية والانحراف الأخلاقي .

5 ـ تؤدي هذه النوعية من العمل إلى إشاعة الفساد وخرق الآداب العامة .

6 ـ دعم الجريمة حيث قد تلجأ المرأة إلى السرقة تؤدي إلى الأعمال غير الأخلاقية عندما لا تجد قوتها في العمل غير الرسمي .

7 ـ هذا العمل نوع من حرمان المجتمع من قوى اجتماعية مهمة هو في أمس الحاجة إليها .

8 ـ يترتب عليه أمراض ومتاعب نفسية يضاف إلى ذلك زيادة التحرش الجنسي أو الإغتصاب نتيجة لظروف العمل الذي تعمل فيها المرأة . [19]

---

[19] – مصطفى يسري عبد الغني ، العمل القسري : المشكلة والحل ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ص 85 وما بعدها

ثانيًا ـ توضيح لبعض المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة خارج إطار العمل الرسمي وأهمها المشكلات الاقتصادية :

من الأسباب التي أدت إلى وجود التحديات الإقتصادية العديدة التي تواجهها المرأة العاملة بوجه عام : منها غياب الزوج بسبب : الوفاة ، أو الطلاق ، أو الهجر ، أو الإدمان أو البطالة أو إصابة الأزواج بأمراض ، أو إعاقات ، وعجز تحول بينهم وبين العمل ، ويؤدى انخفاض دخل الأسرة في أحوال أخرى إلى البحث عن عمل في أماكن أخرى ، وربما تنقطع أخبارهم عن أسرهم ، كما تدفع بعضهم الأزمة الاقتصادية إلى التخلي عن مسئوليتهم تجاه عائلاتهم .[20]

وعليه فيقع على المرأة العاملة خارج المنظومة الرسمية إعالة أسرتها ، كما يقع عليها مسئولية رئاسة الأسرة ، بما يعنى تنظيم أمورها ، وإتخاذ جميع القرارات المتعلقة بها ، بالإضافة إلى أدوارها التقليدية داخل الأسرة .

وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر في عام 2012 إلى أن : 18 % من النساء رؤساء للأسر أو عاملات لإعالتها ، وتتفاوت نسبة هؤلاء النساء بين المحافظات المختلفة ، فأقلها في محافظة البحر الاحمر2،4% ، ومحافظة الوادي الجديد 5،8% ، وأعلاها في محافظة السويس 27،2% ، ثم محافظة سوهاج 25،2% ، ومحافظة بورسعيد24،2% .[21]

---

[20] – المجلس القومي للمرأة بالقاهرة ، تقرير عن عمل المرأة ، صدر في مطلع 2012

[21] – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالقاهرة ، تقرير إحصائي عن عمل المرأة في مصر ، صدر في : 2015

وغالبًا ما تبدأ مشكلة المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي للعمل محدودة الدخل منذ مرحلة طفولتها ؛ حيث تجبر البنات في الأسر ذات الدخل الضعيف أو المحدود على ترك المدرسة والتعليم في مراحله الأولى للمساعدة في شئون المنزل أو للعمل .

ويعتبر الخروج والإختلاط بالمجتمع من المحظورات على البنات في أغلب الأسر ، وذلك لتمسك الأسر بالعادات والتقاليد والأعراف ، وخوفًا على سمعة الأسرة ، وعادة ما يتم تزويج الفتاة في سن مبكرة في بعض البيئات ، حفاظا عليها من وجهة نظرهم .

فهي ليست مصادفة أن النساء اللاتي تعانين من الفقر هن عادة أقل تعليماً ووعيًا ومهارة ، ومورد رزق من الرجال .

وقد أثبت أحد الأبحاث الميدانية في منطقة بولاق الشعبية بالقاهرة ، أن متوسط دخل المرأة العاملة محدودة الدخل يبلغ 48% من دخل الرجل المسئول عن أسرة ، و أن 75% من النساء العاملات محدودات الدخل يعانين من الأمية مقارنة بنسبة 43% فقط من الرجال المسئولين عن رعاية أسرة .. [22]

نضيف إلى ذلك تعرضهن إلى التحرش الجنسي والتعامل معهن بعنف ، وسوء معاملة أصحاب الأعمال لهن ، إلى جوار الغلاء الرهيب في الأسعار ، وسوء مستوى التعليم الذي يؤدي إلى ضرورة أخذ أولادهن الدروس الخصوصية وهو عبء شاق على جميع الأسر فما بالك بالمرأة العاملة الفقيرة محدودة الدخل ؟ ! ، كذلك الإزدحام

---

[22] – محمد صالح علي ، المرأة المعيلة معاناة مستمرة ، موقع كنانة أونلاين ، تاريخ الدخول 23 / 11 / 2015



الشديد وصعوبة المواصلات ، والفوضى التي تعمّ المجتمع ، وانعدام الأمن والأمان وبالذات بعد أحداث يناير 2011 .

ومشكلات المرأة العاملة بوجه عام ، والعاملة خارج إطار العمل الرسمي بوجه خاص كثيرة ، تختلف باختلاف المجتمعات والأعراف والعادات والتقاليد وظروف العمل وأنماطه.. وتعمل الظروف الحياتية على انتشار هذه المشكلات كما هي الحال في الحروب حيث يموت الرجال وتبقى النساء في أوضاع صعبة ومؤلمة للغاية.. ، أضف إلى ذلك الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية والطائفية ، وحالات عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي ، وعمومًا فإن مشكلات هؤلاء النساء تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي المشكلات النفسية والإجتماعية والإقتصادية، ولكننا نرى أن المشكلات الإقتصادية هي الأساس التي تنطلق منه سائر المشكلات.

1 - المشكلات الإقتصادية:

عندما نقول المرأة العاملة خارج إطار العمل الرسمي ، يتضح لنا أنها كانت تعتمد اعتمادا كليا على الطرف الآخر (الرجل) في الإعالة ، وبالتالي فهي لا تشمل المرأة العاملة التي اعتادت العمل قبل

الزواج وبعده ، مثلا ، كطريقة لتحقيق الذات ، والإستقلال الإقتصادي ، أو للإستفادة من الدراسة التعليمية التي أهلتها لهذا العمل..

وبالتالي فغياب المسئول عنها المفاجئ يحدث أزمة إقتصادية واضحة تضطر المرأة للعمل في سن قد لا يصلح للعمل أصلًا ، كما أنها في الغالب قد لا تملك المؤهلات أو الشهادات العلمية المناسبة أو المهارات أو القدرات الكافية للعمل أو لتعلم حرفة معينة ، وبهذا يزداد الضغط النفسي المعزز بالشعور بالنقص مع الضغط الاقتصادي ، ويأتي العرف الإجتماعي مضاعفا لهذه الضغوط ، فقد يرفض الأقارب عمل المرأة باعتبار أن هذا العمل يمثل انتقاصًا لهؤلاء ولسمعة العائلة ، الأمر الذي يجعل المرأة بين خيارين إما الرضوخ التام لهذه الأعراف ومعناه الحرمان من الموارد الحياتية الأصلية أو التمرد وهذا معناه زيادة الضغوط النفسية

والغريب في الأمر أن هؤلاء الذين يعارضون في عنترية مريضة وكاذبة عمل المرأة الشريف من أجل أن ترعى أولادها وتربيهم تربية صالحة وتعيل نفسها ، لا يقدمون أي بديل عملي أو منطقي لحل مشكلة المرأة العاملة الفقيرة محدودة الدخل ، أو حتى مجرد دعمها ماديًا أو معنويًا ، وبالطبع هذا يؤدي إلى إعاقتها عن الدور الذي تسعى للقيام به كامرأة عاملة تقوم بدورها المجتمعي .

نقول : إنه في بعض الأحايين يقف العرف مهاجما لعمل المرأة العاملة ، وخاصة أن هناك محدودية للأعمال التي تمتهنها المرأة العاملة ، ومما يضاعف المشكلة أكثر أن هذه الأعراف تستهجن ذهاب المرأة إلى المؤسسات الحكومية أو الأهلية التي تقدم العون لهؤلاء النساء عبر القروض المادية أو التأهيل للعمل .. فهناك من يعتبر الذهاب إلى هذه المؤسسات وصمة عار كبرى تلحق بالأسرة الأمر الذي يصادر حتى حرية المرأة في العيش باستقلالية.

ونحب أن نؤكد هنا على أن علاج تلك المسألة يكون في تعميق ثقافة العمل الشريف للجميع ، وضرورة أن يعتمد كل إنسان على ذاته

، فالعمل حق وشرف وواجب وكرامة ، ولا يصح أن يكون الإنسان عالة على أحد أعطاه أو منعه ، وقد آن الأوان لأن نتصدى لمشكلة المرأة العاملة الفقيرة محدودة الدخل ، ونضع الآليات والأدوات المناسبة لحل هذه المشكلة الإجتماعية المتزايدة ، أو على أقل تقدير الحد منها ، بدلاً من الثرثرة الفارغة التي لا تجدي والتي نسمعها من غير أهل الاختصاص ، فعلماء الخدمة الإجتماعية هم وحدهم أولى بحل هذه المشكلة وفق منهج البحث الاجتماعي العلمي ، وأهل مكة أدرى بشعابها .

نقول إنه من المشكلات التي تواجه المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي حصولها على القروض : يعد العاملون في الوظائف الدنيا في المصالح الحكومية والقطاع العام وأيضًا العاملون في القطاع غير الرسمي سواء في قطاع الزراعة ، أو في بعض القطاعات الأخرى من أشد الفئات احتياجًا للحصول على القروض التي تساعدهم أو تسمح لهم بإقامة مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر .

وتقل فرص حصول المرأة العاملة في الإطار غير الرسمي منعدمة الدخل على القروض نتيجة صعوبة حصولها أو إمتلاكها لأرض أو عقار ، لاستخدامها كضمان لهذه القروض ، وبوجه عام فإن المرأة العاملة لا يكون لديها أية ممتلكات تدر دخلاً ، ولو كان لديها أي شيء تمتلكه وله عائد مادي مجزي ما فكرت أصلاً في البحث عن قرض يساعدها في إقامة مشروع متناهي الصغر يدر عليها دخلاً ثابتًا يقيها شر العوز ، ويسد رمقها ورمق من ترعاه أو تساعده بجوار راتبها المتواضع إذا كان ثابتًا ، كما أن هذا المرتب المتواضع لا يقبل في أغلب الأحيان كضمان لهذا القرض .

لن نعرض لما قدمه الصندوق الاجتماعي للتنمية للمرأة العاملة بوجه عام منذ افتتاحه حتى يومنا هذا ، إلا أننا سنكتفي بما

قدمه في بعض السنوات ، ففي سنة **2000** أقرض **9238** امرأة قرضًا لعمل مشروعات صغيرة ، وفي **2006** أقرض **6170** امرأة قرضًا لنفس الغرض ، وفي **2012** أقرض **2134** امرأة قرضًا لنفس الغرض السابق .

أما بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر فقد قدم عام **2006** قرضًا إلى **111088** امرأة ، وفي **2012** انخفض هذا العدد إلى **17735** .

وبالتحقق من هذه الأرقام اتضح أن هذه القروض غير ممنوحة للنساء العاملات فقط ، بل للنساء بوجه عام ، و للرجال أيضًا ، وحسب حجم المشروع .

ويقال أن عام 2006 كان من أفضل الأعوام لتمويل مشروعات المرأة (والرجل أيضًا) متناهية الصغر من حيث العدد منذ 1995 ، وحتى الآن .

أما المشروعات الصغيرة فأعلى نسبة وصلت لها كانت سنة 2004 ، وبلغت 35 % ، مع مراعاة أن الصندوق الاجتماعي للتنمية منذ أحداث 2011 حتى يومنا هذا لا يقوم بدوره المنوط به ، رغم كثرة أحاديث المسئولين عنه .

وفي رأينا أن الأمر يستحق التفعيل والتنظيم ، وأيضًا يستحق الدراسة الشاملة التي يمكن من خلالها إفادة المرأة بوجه عام و المرأة العاملة محدودة الدخل بصفة خاصة ، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بصفة عامة ، بعيدًا عن التصريحات الفارغة التي لا تجدي بل تضر ، طالما بعدنا عن الواقعية وعن الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ

ونعود لنخلص أن النساء مازالت نسبة اقتراضهن لإقامة مشروعات صغيرة لم تتجاوز في المتوسط 30 % في حين أن الرجال نسبة حصولهم تزيد على الضعف = 70% ، أما المشروعات متناهية الصغر كانت تكاد تكون متوسط نسبتها تتأرجح بين 50% للجنسين .

2 ـ المشكلات النفسية:

حيث أن هؤلاء النساء اللائي يعملن خارج منظومة العمل الرسمي على العموم يعانين من نظرات الترحم والإشفاق من قبل الآخرين ، والتي تجعلهن يشعرن بالذل والنقص أيضا حيث لا تطال هذه النظرة الأخريات من النساء وهذه المشاكل تولد أزمة ثقة بالنفس فهؤلاء النسوة يشعرن بالضعف شيئًا فشيئًا ، بل أن بعضهن يشعرن بالدونية والإحباط أمام العرف الإجتماعي المهاجم .

والضغوط النفسية التي تخلقها الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية الشديدة تؤدي إلى تعرضهن إلى كثير من الإضطرابات النفسية ، ويصبحن أسيرات العقد النفسية الأمر الذي يجعلهن يفضلن العزلة والتواري عن المجتمع ، أو اللجوء إلى مسكنات وهمية كالإدمان بمختلف أنواعه ، الأمر الذي يهدم الأرضية النفسية الصلبة القادرة على مواجهة الأحداث ، وهذا يولد لديهن حالات من الكآبة والقلق والخوف

ومن المؤكد أن غياب الشريك أو المسئول عنها المفاجئ أيا كان ، يولد حالة من الإرباك الشديد لدى الأسرة بكاملها ، وقد يتفاعل الشعور بالوحدة مع الخلل العاطفي والشعور بالخيبة والحرمان والانكسار مما يدفع المرأة إلى الإنتحار في بعض الأحيان.

وقد كتب بعض الأفاضل عن مسألة المرأة العاملة محدودة الدخل وبالذات التي تعمل خارج الإطار الرسمي ، وكيفية حل مشاكلها

بشكل علمي سليم ، فقال : إنَّ قوة الإيمان بالله وحدها كافية لحماية المرأة العاملة محدودة الدخل من التعرُّض لكل المشاكل ، فالإيمان يمنحها الشعور بالأمان وعدم الخوف والقلق من المستقبل الذي هو بيد المولى عز وجل !!! .

وبالطبع هذا كلام رائع لا غبار عليه ، ولا ضرر ولا ضرار إذا قلناه في درس ديني يعقد في زاوية أو مسجد ، ونحن لا نمانع من إقراره ودعمه ، ولكن حل هذه المشكلة الإجتماعية أي مشكلة المرأة العاملة محدودة الدخل والتي تعمل خارج منظومة العمل الرسمي يكون عبر بحثها بحثًا علميًا وفقًا لقواعد وأصول البحث العلمي ، فنقوم بتحديد أسبابها ، ونضع الآليات الواقعية المناسبة الكفيلة بحل المشكلة ، وبعد ذلك نترك الأمور إلى المولى عز وجل ، الذي علمنا أن نفكر تفكيرًا سليمًا ، ثم نأخذ بالأسباب .

والحقيقة أنَّ المرأة العاملة التي تعمل في أعمال غير ثابتة أو غير منتظمة محدودة الدخل و تحتاج إلى تدعيم الثقة في نفسها ، وتعزيز الشعور لديها بأنها قادرةٌ على حل المشكلات ، وهذا من الممكن أن يتم من خلال برامج تربوية وتعليمية واجتماعية ، فمن الضروري منحها التقدير والاعتزاز ، مع صمودها وثباتها في مواجهة أزمات الحياة ، وإزالة نظرات الترحم والإشفاق ، كما يجب أن يكون هناك سعي من قبل الدولة لتعليم المرأة العاملة الفقيرة المهارات الإقتصادية اللائقة للعمل ، وكذلك منح القروض وإيجاد التسهيلات لحصولها على العمل المناسب ، وهذا بدوره يخفف من الشعور لديها بالوحدة والكآبة والقلق، كما أنه يجعل نظرة المجتمع إليها نظرة إيجابية .

وهناك أمر مُهمٌّ هو ضرورة التخلص من الأعراف والتقاليد البعيدة عن العقلانية و المنطقية ، ومحاربة أي تفكير رجعي متخلف

يساهم في إذلال المرأة أو أهانتها أو قوقعتها في دائرة ضيقة ، والمرأة العاملة في أعمال غير رسمية عليها أن تدرك أنَّ ما هي فيه اختبارٌ يجب أن تواجهه وتجتازه عندما تتسلح بالعزم والإرادة ، فتكون قادرةٌ على الصمود ومواجهة التحديات . [23]

3 ـ المشكلات الاجتماعية:

وهي تدور غالبًا في إطار العرف الإجتماعي ، والذي قد لا يكون متفقا مع العقل أو المنطق السليم أو حقوق الإنسان ، فهناك بعض الأعراف التي تجبر المرأة جبرًا ، إما على الزواج السريع أو أنها تمنعها تمامًا من الزواج الثاني مثلا بحجة السمعة ، والخيارين لا يستطيع الرجل البت فيهما ، فالأمر يعود إلى المرأة ذاتها فإجبارها على الزواج أو العنوسة أمر لا يتلاءم مع مفاهيم ومبادئ الأديان السماوية أو القوانين الوضعية ، التي منحت المرأة حق الخيار في الأمور الحياتية ، وأعطتها حق تقرير المصير خاصة إذا كان قد سبق لها الزواج ، ومن البديهي أن كلا الخيارين مادام بعيدين عن إرادة المرأة فإنهما يتركان آثارهما واضحة على المرأة وعلى باقي أفراد الأسرة.. فقد تضطر كمحاولة لإجبار المرأة على الزواج الثاني أن تحرمها من أولادها عبر إعادتهم إلى أسرة الزوج .

وقد يهاجم العرف المرأة حتى في أمر السكن... فهو لا يرضى أن تبقى الأرملة أو المهجورة أو التي لم يسبق لها الزواج بمفردها في البيت ، والأمر قد يتضمن جانبًا صحيحًا حيث أنه من المهم وجود المؤنس أو الراعي لهذه المرأة ، خاصة في حال عدم وجود أطفال وأشقاء ، أو كانت كبيرة في السن ، غير أن إتخاذ أسلوب العنف مع

---

[23] – **لقاء مع الأستاذ الدكتور / هاشم بحري ، أستاذ الطب النفسي ، كلية الطب ، جامعة الأزهر الشريف ، أكتوبر ، 2015**

المرأة أمرًا لا يستسيغه العقل وهو أيضًا يحدث تصدعات في البناء النفسي الذي نحاول ترميمه عبر الوسائل الإيجابية.. [24]

وفيما يلي سوف نعرض بعض المعوقات الإجتماعية التي تقابل المرأة العاملة في أعمال غير ثابتة أو غير رسمية :

1 ـ التوازن بين العمل والمنزل : من أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة بوجه عام والمرأة العاملة خارج الإطار الرسمي أنها تقوم بالعديد من الأدوار ، وأن عليها التوفيق بين هذه الأدوار التي تتمثل في دورها المهني ، ودورها في المنزل كزوجة فعليها التواصل مع زوجها ، ودورها أيضًا كأم وعليها التواصل مع أطفالها ، وذلك بالإضافة إلى قيامها بالأعمال المنزلية ، وبالطبع لا نقول لها أحضري خادمة لتساعدك لأنه في أغلب الأحيان هي نفسها تعمل خادمة في المنازل تلاقي الأمرين في رحلتها اليومية .

ولكي تحقق المرأة العاملة التوازن بين العمل والمنزل فعليها التخطيط السليم لذلك والتعامل بعقلانية ومهارة ، وغني عن البيان أن العامل الإقتصادي أي دخل المرأة العاملة يلعب دورًا كبيرًا في كل هذه الأحوال .

2 ـ عدم الرغبة في تشغيل المرأة التي لديها أطفال : بعض أصحاب الأعمال يرفضون تشغيل المرأة التي لديها أطفال نظرًا لما يحتاجه العمل من ساعات طويلة أحيانًا دون الالتزام بوقت معين ، وهذا بالطبع لا يتفق على وجه الإطلاق مع ظروفنا وعاداتنا وتقاليدنا .

---

[24] – مجموعة من الخبراء ، المرأة المعيلة ظاهرة عالمية ، موقع عالم المرأة على الإنترنت ، تاريخ الدخول 17 / 11 / 2015

3 ـ العمل ومشكلات أجازات الحمل والوضع : يجب الإشارة هنا إلى أن القانون المصري يعطي المرأة العاملة الحق في إجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر بعد الوضع بأجر كامل ، وفي جميع الأحوال لا تستحق المرأة العاملة هذه الأجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .

كما ينص القانون على خفض ساعات العمل اليومية للمرأة الحامل ساعة على الأقل اعتبارًا من الشهر السادس للحمل ، ولا يجوز تشغيلها ساعات عمل إضافية طوال مدة الحمل وحتى نهاية ستة أشهر من تاريخ الولادة .

كما يكون للمرأة العاملة التي ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين لتاريخ الوضع ـ فضلاً عن مدة الراحة المقررة ـ الحق في فترتين أخريين لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق في ضم هاتين الفترتين ، وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل ، ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر ، والقطاع الخاص لا يطبق هذه الحقوق للمرأة العاملة والتي نص عليها القانون صراحة .

كما أن للمرأة العاملة في الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال الحصول على إجازة بدون أجر لمدة سنتين لرعاية طفلها ، وتستحق ثلاث مرات طوال مدة خدمتها ، وبالطبع فإن القطاع الخاص في معظمه لا يعترف بمثل هذه الأجازات ، ولا يطبقها أو يقرها .

واستثناء من أحكام قانون التأمين الاجتماعي تتحمل الجهة التابعة لها المرأة العاملة باشتراكات التأمين المستحق عليها وعلى العاملة وفق أحكام هذا القانون ، أو أن تمنح العاملة تعويضًا عن

أجرها يساوي **25 %** من المرتب التي كانت تستحقه في تاريخ بدء فترة الأجازة ، وذلك وفقًا لاختيارها .[25]

وما يقوله القانون شيء والواقع شيء آخر لأن المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي لا تتمتع بأي حماية إجتماعية أو صحية أو إقتصادية ، بل أنها لا علاقة لها بالنظام الرسمي ، وبمعنى آخر هي مهمشة لا يعرف عنها القانون أو السلطات أي شيء .

4 ـ رعاية الأطفال : من أهم المشكلات التي تقابل المرأة العاملة في أعمال غير ثابتة رعاية أطفالها أثناء فترة عملها ، والمعروف أنه في القطاع الخاص يكون للمرأة العاملة في المنشأة التي تستخدم 50 عاملاً فأكثر الحق في الحصول على أجازة بدون أجر لمدة لا تجاوز سنتين ، وذلك لرعاية طفلها ، ولا تستحق هذه الأجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها ، وبكل أسف فإن هذا لا يحدث ، وقد أكد ذلك إجماعًا السيدات العاملات اللائي يعملن في القطاع الخاص وكذلك النساء العاملات في أعمال غير رسمية أللائي هن لا يعرفن أصلاً أي شيء عن هذه القوانين أكدنا ذلك للباحث في مقابلاته معهن .

ويلزم القانون أيضًا صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ دارًا للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات ، ويفترض وفقًا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، أن تكون الإشتراك فيها أو رسومها في

---

[25] – نراجع الفصل الثاني (في رعاية الأم العاملة) ، المواد من 70 إلى 74 ، من القانون رقم 12 لسنة 1996 بإصدار قانون الطفل ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم 3452 لسنة 1997 طبقًا لأحدث التعديلات ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، وزارة التجارة والصناعة ، 2010

متناول المرأة العاملة ، وبالطبع هذا لا يحدث ، وإن حدث لا يوجد أدنى إلتزام لأية شروط أو أوضاع .

ويؤكد القانون على التزام المنشئات التي تقع في منطقة واحدة وتستخدم كل منها أقل من مائة عاملة أن تشترك في تنفيذ أو بناء دور حضانة توفر لأطفالها الرعاية الصحية والإجتماعية والترفيهية ليتمتع الأطفال بأوقاتهم بما يوجب توفير الوسائل والإمكانيات المحققة لذلك ، كذلك توفر دور الحضانة رعاية تربوية للأطفال ، وتولي إهتمامًا خاصًا لتغذيتهم .. وهذا بالطبع نادرًا ما يحدث أو يتحقق ، رغم أن القانون يفرض غرامة على من يخالف ذلك ، ولكنها غرامة قليلة لا تناسب بأي حال من الأحوال هذه المخالفة التي تؤثر على المرأة العاملة في رعاية أطفالها ، والمشكلة الكبرى عندما يكون للمرأة العاملة طفل معاق يحتاج إلى تأهيل ونؤكد هنا أن القانون في واد وهؤلاء العاملات في أعمال غير رسمية في واد آخر ، وبالتالي لا يعرف المسئولون أي شيء عن المعاناة المريرة اللائي يعانين منها على كل الأصعدة ، وبالطبع لا حياة لمن ينادي .

5 ـ مشكلة التمييز : رغم كل ما حققته المرأة من إنجازات على كل المستويات ، وما سارت فيه من دروب التمكين على جميع المستويات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، فما زالت مشكلة التمييز ضد المرأة العاملة بوجه عام والمرأة العاملة في أعمال غير منتظمة بوجه خاص موجودة على كل المستويات ، وذلك على مستوى العمل ومقابله أي الأجر ، حيث أنه مازال هناك جهات تأخذ فيها المرأة أجورًا متدنية أقل من أجر الرجل ، وقد آن الآوان لمعالجة هذه المسألة حتى يمكن لنا تمكين المرأة إقتصاديًا ، لأن ذلك يعد مسألة أمن قومي وليست مجرد تنافسية بين الرجل والمرأة كما يحاول أن

يصورها البعض ، لأن التمكين للمرأة برمته يصب في صالح الرجل والأسرة بأكملها والوطن . [26]

6 ـ مشكلة التحرش الجنسي : بكل الأسف فإن الدراسات التي أجريت في مجال النوع الإجتماعي أكدت على أن وضع المرأة في مصر أسوأ بكثير حيث إنتشار التحرش الجنسي في أماكن العمل والمواصلات بل وصل الأمر إلى الشوارع في وضح النهار ، وبالطبع فإن المرأة العاملة في أعمال غير رسمية هي أكثر النساء تضررًا من هذا السلوك المشين ، ونحن نعلم أن قانون العقوبات المصري يجرم هذا السلوك الشاذ الذي لا يتفق مع قيمنا وأخلاقنا ، وفي إنتظار القانون الجديد لتجريم التحرش الذي سوف يغلظ العقوبة على المتحرش ، ويوسع دائرة مفهومه وأساليبه حتى يرتدع من تسول له نفسه ارتكابه، وإن كنا نرى أن هذه الأبحاث التي أجريت بشأن المرأة أو وضعها في مصر تحتاج إلى مراجعة دقيقة حيث أن معظمها تسيطر عليه السياسة والمصالح الخاصة .

7 ـ مشكلة الأمية : نجد أن أغلب النساء رؤساء الأسر أو العاملات من أجل إعالة الأسر ، ومنهن النساء العاملات في أعمال غير منتظمة من الأميات وبالذات في المحافظات الفقيرة أو الأحياء الفقيرة أو العشوائية في المدن ، حيث بلغت نسبتهن 70% ، وترتفع هذه النسبة أجماليا في الريف (الكفور والنجوع وبعض القرى) لتصل إلى حوالي 82% ، مثال لذلك : محافظة الاقصر97،6% ، و محافظة مطروح ، و محافظة جنوب سيناء كلاهما 100%

---

[26] – ملك محمد الطحاوي ، المرأة المصرية والحراك الاجتماعي بالقطاع غير الرسمي : دراسة ميدانية . تحليل اجتماعي / اقتصادي ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2013 ، ص 31 وما بعدها

وتقل نسبة الأمية في الحضر (المدن) 58% ، مثال على ذلك : محافظة البحر الاحمر20% ، وتليها محافظة دمياط 43 % ، ثم محافظة بور سعيد 44% ، وأخيرًا محافظة القاهرة 49%.[27]

---

[27] – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالقاهرة ، تقرير إحصائي عن الأمية في مصر ، صدر في مطلع 2015

الفصل الثالث

دراسة لبعض حالات المرأة العاملة محدودة الدخل في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة

(تحليل مع بعض المقارنات الدولية)

فيما يلي مجموعة من المقابلات أجراها الباحث مع بعض السيدات العاملات في أعمال غير منتظمة ، و اللائي يترددن على بعض المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال مواجهة مشكلة المرأة العاملة محدودة الدخل . [28]

---

[28] – تمت المقابلة بناءً على خطاب من كلية الخدمة الاجتماعية / جامعة حلوان بمقتضاه أعطي الباحث تصريحًا لإجراء هذه المقابلات ، والتي وافقت عليها المنظمات الأهلية التي يتردد عليها السيدات العاملات محدودات الدخل اللائي تم الحديث معهن ، وتحليل حالاتهن ، وقد اختار الباحث 50 سيدة كعينة عشوائية ، وقام بعمل بحث حالة كل منهن ، وقد قمنا بعمل ملخص لحالة 8 فقط منهن وفقًا للمساحة المحددة للبحث وهذه الجمعيات هي جمعية نهوض وتنمية المرأة ، **جمعية مصر المحروسة (بلدي) ، جمعية رسالة ، جمعية الأورمان ، جمعية هدى شعراوي ، وكلها تقع في نطاق القاهرة الكبرى .**

الحالة الأولى - زينب والقيام بدور الأب :

في البداية تقول زينب سيد محمود (34 سنة) كان زوجي موظفًا بسيطًا، وكان راتبه بالكاد يوفِّر لنا أساسيات الحياة إلا أنَّ القدر شاء أن يُتوفى تاركًا لي أربعةَ أبناء في مختلف مراحل التعليم، ولم أجد أمامي سوى الخروج لمجال العمل؛ حيث إنَّ المعاش الذي نحصل عليه لا يمكن أن يساعد في مواجهة أعباء المعيشة، ولأني لم أكمل تعليمي فقد قمتُ بعمل مشروع لتربية الأرانب ، نعم هو يعود علي بدخل غير ثابت ، وأعاني الكثير من التجار اللذين يريدون شراء الأرانب بثمن بخس ، إضافة إلى تعاملهم السخيف معي ، ولكن الحمد لله أجد ما يفي بما يحتاج إليه أبنائي.

لكن المشكلة التي تواجهني هي عدم قدرتي على القيام بدور الأب داخل البيت؛ فالعاطفة تغلِّف كل تصرفاتي مع أبنائي لإشفاقي عليهم ؛ نتيجةً لحرمانهم من أبيهم إلا أنهم لا يفهمون ذلك الأمر الذي جعلهم يهملون دراستهم ويقضون معظم أوقاتهم خارج البيت أو أمام التليفزيون، والشجار لا ينقطع معهم، لقد أصبحتُ أعاني من كل الأمراض بسبب التوتر والضغط الذي أعيش فيه، ولقد لجأتُ إلى شقيقي كي يساعدني في إصلاح أمرهم ويسد الفراغ الذي تركه أبيهم ، وهو يحاول قدر الإمكان معهم ، ولكنه لا ينجح دائمًا .

الحالة الثانية - منى و أوقات صعبة للغاية :

منى سالم أحمد (35 سنة) هي الأخرى أم لثلاثة أبناء سافر زوجها منذ أكثر من عشرة أعوام إلى ليبيا ، ولا تعرف عنه أي شيء؛ حيث انقطعت أخباره تمامًا وفشلت كل المحاولات التي بُذلت في

الوصول إليه، وهي تعترف بقسوة الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها ، و تؤكد على أن القيام بدور الأب والأم داخل الأسرة أمر غاية في الصعوبة، خاصةً في ظل هذا العصر الذي يتعرَّض فيه أبناؤنا لتياراتٍ فكريةٍ وثقافية هدامة.

وتضيف : لقد تمكَّنت من خلال مساعدة الأهل من فتح محل لبيع مستلزمات المدارس ولعب الأطفال ، ومن دخله أنفق على أبنائي ، و على الرغم من عدم قدرتي على الوفاء باحتياجات أبنائي المادية إلا أنني أعترف أيضًا أني أجد صعوبةً بالغةً في تربيتهم وتوجيههم، خاصةً إبني الأكبر فهو دائمًا يرفض الإستماع إلى نصائحي، كما أنه كثيرٌ ما يخطئ في اختيار أصدقائه الذين يسببون لنا العديد من المشاكل ، وهذا الأمر جعلني أعيشُ أوقاتًا صعبةً للغاية من خوفي من تأثير هؤلاء الأصدقاء.

تقول منى : إنَّ الأبناء في سن معينة يحتاجون فعلاً إلى حزم الأب كي تحميهم من المخاطر المحيطة بهم ، لكن ماذا عساي أن أفعل ؟! إنِّي أضاعفُ جهدي في التربية كي أقوم بدور الأب والأم معًا متحملةً من الضغوط النفسية والعصبية ما لا يستطيع الرجال تحمُّله، وكل ما أتمناه هو الوصول بأبنائي إلى بر الأمان.

الحالة الثالثة ـ نجوى و أصحاب النفوس المريضة :

نجوى م. أ (29 سنة) ، مُطلَّقة ، وهي أم لطفلين تقول : تركني زوجي وتزوج من غيري وما أحصل عليه من نفقة يعجز عن



سداد متطلبات الحياة خاصةً في ظل الإرتفاع الرهيب الذي تشهده الأسعار كل يوم، والحقيقة أنَّ محاولات حصولي على فرصة عمل تتناسب مع مؤهلي الدراسي صعبة للغاية؛ حيث إني حاصلة على ليسانس الأدب قسم تاريخ .

مما دفعني للعمل في مصنع لإنتاج الحلويات في إحدى المدن الجديدة ، بدون عقد أو أي نوع من التأمينات ، وكل ما أتمناه هو أن أستطيع أن أفي بالتزامات صغاري دون أن احتاج إلى أحد، كما أنَّ تجربتي المُرَّة مع زوجي الذي تخلَّى عني وعن أبنائي ، رغم أني لم أدخر يومًا جهدًا لإسعاده ، إضافةً إلى أني امرأة يشهد لها الجميع بالجمال والرقة وحسن السلوك ، كل هذا جعلني لا أفكر في الزواج مرةً أخرى ، وليت مأساتي تنتهي عند هذا الحد! فللأسف المرأة المطلقة تكون مطمعًا لأصحاب النفوس المريضة ، خاصةً إذا كانت ظروفها المادية قاسية ، الكل يرغب في المساعدة على أن يحصل على المقابل ، فهناك مَن يعرض الزواج العرفي ، وهناك مَن يرغب فقط في قضاء وقتٍ ممتعٍ ، وهم لا يُفرِّقون بين امرأةٍ جادةٍ لها قيمها وأخلاقها ، لكنَّ ظروف الحياة أجبرتها على النزول للعمل من أجل حياةٍ كريمةٍ لأبنائها ، وامرأةٍ مستهترةٍ لا تعرف حدود الآداب والأخلاق .

الحالة الرابعة ـ تيسير ورحلة عذاب يومية :

تيسير إسماعيل مصطفى (41 سنة) زوجة افترس الفشلُ الكلوي زوجَها وجعله طريحَ الفراش لا يقوى على العمل ، مما جعلها تخرج للعمل ، وهي تقول : مع بدايةِ مرض زوجي كان الأهلُ والأصدقاء يساعدوننا في تلك المحنة ، لكن طال المرضُ وبَعُدَ عنَّا الجميع، ولم يعد راتب زوجي يكفي الغسيل الكلوي الأسبوعي له ، وشعرتُ بالخطر الذي يهدد كيان أسرتي ، فأبنائي في مختلف مراحل التعليم ، ولكل واحدٍ منهم احتياجاتُه، وقد بدأ مستواهم العلمي في الإنخفاض بعد أن تغيَّرت أحوالنا الإقتصادية.

والحقيقة أنَّ البحث عن عملٍ لم يكن بالأمر السهل، خاصةً وأني لم أعمل من قبل، ومعظم الوظائف تشترط الخبرة بالإضافة إلى صغر السن ، مما جعلني ألجأُ إلى عمل قرضٍ صغير من أحد الجمعيات (من المفترض أن هذه الجمعيات غير ربحية ولها دور اجتماعي) لأتاجر في الملابس الجاهزة ؛ حيث أقضي يومي بين البيوت والمكاتب الحكومية أعرض ما لديَّ من بضاعةٍ وبعد رحلة العذاب اليومية أعودُ لأبنائي وزوجي كي أقوم بدوري كربةِ بيتٍ وزوجةٍ وأم ، ولا أستطيع أن أصف حجم المعاناة التي أعيشها يوميًا، لكن من أجل أسرتي ومستقبل أبنائي يمكنني تحمُّل كل شيء.

الحالة الخامسة ـ نادية أرملة رجل حي !! :

نادية م. أ (35 سنة) رغم وجود زوجها ، ورغم أنه يعمل في وظيفة مرموقة إلا أنها مسئولة هي الأخرى عن أسرتها ؛ حيث تقول: زوجي لا همَّ له في هذه الحياة سوى مظهره وأناقته وأنْ يبدو دائمًا في قمةِ الشباب ، وكل مرتبه ينفقه على الملابس والبرفانات وصبغات الشعر وسهراته مع أصدقائه ، وكلما طالبته بإلتزاماته تجاهي وتجاه أبنائي يؤكد أنَّ تربية الأبناء مسئولية الزوجة، وأنه يتركني أخرجُ

للعمل كي أُنفق على الأبناء ، ويجب ألا أزعجه بتلك الأمور السخيفة.!! .

وتضيفُ الزوجة قائلةً: إنَّ راتبي بالكاد يكفي الدروس الخصوصية لأبنائي ، ولا أعرفُ ماذا كنت سأفعل إن لم يكن أبي بجانبي ، ولو لم تكن ظروفه المادية تسمح له بمساعدتي ، فلن أتحدث عن معاناتي النفسية من إهمال زوجي لي لدرجة جعلتني في أوقات كثيرة أشعر بأني أرملة لرجل حي ، ولكنَّ أبنائي هم أيضًا شعروا بإفتقادهم التام لأبيهم فهو مجرد شخص يجمعنا به المكان فقط !!.

وهذا الأمر يؤثر بدرجةٍ كبيرةٍ على نفسيتهم مما يضاعف آلامي ومعاناتي ، لقد أصبحت لا أستطيع النوم إلا بالمسكِّنات !!.

الحالة السادسة ـ فاطمة فريسة لكل الأمراض :

فاطمة ص. ح. (44 سنة) تختلف معاناتها فهي غير متعلمة لا عملَ لها ، زوجها كان يعمل مبيضًا معماريًّا ، ولديها ستة من الأبناء ، فجأةً دون أي مبررات قرر زوجُها عدم العمل ، فباعت كل غال ورخيص في بيتها للإنفاق على أسرتها إلى أن وصل الأمر إلى أنها لم تجد ما تبيعه ، وهي تقول: أشار عليَّ الجيرانُ باستقطاع حجرة من بيتي وفتحها محل بقالة ، وبالفعل تمَّ ذلك وقمتُ بعمل قرضٍ من بنك التنمية والائتمان.

ومرَّت الأيامُ وزاد حجم مسئوليات الأبناء وزادت تكلفة الحياة وزاد حجم المعاناة التي أعيش فيها أنا وأبنائي ، ونحن نرى الآباءُ حولنا لا همَّ لهم سوى توفير حياةٍ كريمةٍ لزوجاتهم وأبنائهم ، ونحن يعيش معنا رجلٌ لا يعرف سوى النوم والأكل ومشاهدة مباريات كرة

القدم والأفلام والأغاني ، وخلاف ذلك يقوم بإهانتنا جميعًا ويسمع الجيران صوته إذا ما لم يعجبه الطعام أو إذا تأخرنا في تقديمه !!.

تقول فاطمة : ابنتي الكبرى تتحمل مسئولية الإنفاق على أشقائها ، وهي ترفض كل مَن يتقدم لخطبتها؛ خوفًا من أن يكون مثلَ أبيها ، كما أنها لا تجد في أبيها الأبَ الذي تفتخر به أمام مَن يتقدم لها ، أما إبني الأكبر فقد فشل في دراسته ، وجلسٍ هو الآخر في البيت لتزدادَ خيبةُ أملي وتزدادَ معاناتي ولأصبحَ فريسةً لكل الأمراض .

الحالة السابعة ـ زينب عبد الفتاح امرأة تواجه ضغوط الحياة :

قالت زينب عبد الفتاح (64 عاما) الحياة صعبة منذ ما قبل الذي حدث في سنة 2011 ، حيث كان القائمون على السلطة يسألون عنها رغم كل الظروف التي كنا نعيش فيها ، كنا نحصل على ما يكفينا.. والآن لا يوجد لدينا شيء.. فوضى وخراب ، والحياة صارت غير محتملة.

وأضافت زينب التي تتحمل أسرة مكونة من ثمانية أفراد : أنها تغادر منزلها في السادسة من صباح كل يوم متوجهة إلى وسط القاهرة ، فتجلس على الأرض وتبيع البيض والباذنجان والجبن القريش للمارة ، ولكنها تعود خالية الوفاض في كثير من الأحيان

وقالت لم يعد أحد يشتري شيئا ، وتضيف "لم يكن زوجي يعمل قبل أن يتقاعد.. هو لا يجيد القراءة والكتابة.. والآن يبلغ معاشه 500 جنيه وهو ما لا يكفي لإطعامنا.

وعلى الرغم من أن شعر زينب أبيض بالكاد يظهر من تحت غطاء الرأس إلا أن تجاعيد وجهها المتعب وأسنانها المفقودة ويديها المتسختين تدل على الحياة الصعبة التي تعيشها.

وقالت باسمة بنبرة فخر : أبنائي الستة يمكنهم القراءة.. بعضهم حتى درس في الجامعة.. هذا حينما كانت الأمور أسهل.. قبل أن تسوء الأحوال إلى ما نحن عليه .

تقول زينب عبد الفتاح : إن معاناتها تزداد بسبب انتقاد جيرانها لها على خروجها للعمل في هذا العمر وكأن لها حرية الاختيار في ذلك .

وقالت ضاحكة "يعتقدون أن لي مالا كثيرا بسبب عملي"، مضيفة أن جيرانها يسخرون منها لأنها تعمل بينما لديها ستة من الأبناء الكبار.

الحالة الثامنة ـ عائشة عبد الله امرأة تواجه الواقع :

قالت عائشة عبد الله (31 سنة) : ماذا أفعل .. بالطبع الحياة تعب وهم وغلبُ ومشقة .. أعمل في مشغل .. كل ما أتقاضاه يكفي بالكاد للإنفاق على أبنائي الثلاثة في التعليم .. زوجي موجود ولكن دخله محدود .. نعاني من صعوبة المواصلات وتكلفتها والتحرش في المصنع وفي الطريق .. ولكن المحترمة لا يهمها أي شيء ، وهي قادرة على ردع أي إنسان يتعرض لها بسوء .

نظرات تحليلية :

ـ تعول المرأة العاملة أفراد أسرتها في 30 % من الأسر المصرية، وهو دور لا يتوافق مع المتعارف عليه في التقاليد الشرقية السائدة بالمجتمع المصري ، ولكنه دور متنام في البلاد التي تعاني من تباطؤ الإقتصاد والإضطرابات السياسية ، منذ الأحداث التي وقعت بمصر مع مطلع 2011.

ـ كثير من هؤلاء فقيرات وأميات، بل ويفتقرن للخبرة في العمل في القطاع الرسمي ، وتجبرهن ظروف الحياة على العمل في القطاع غير الرسمي في وظائف تدر عليهن قدرا ضئيلا من المال دون تأمينات أو معاش للتقاعد، بالإضافة إلى التعرض لمضايقة الجيران والعامة والتحرش الجنسي بهن ، وكذلك تعرضهن إلى العنف داخل وخارج الأسرة .

ـ وتوصلت بعض الاستطلاعات التي أجريت مؤخرًا إلى أن مصر أسوأ دولة عربية من حيث وضع المرأة ، بسبب التحرش الجنسي المتفشي ، وتصاعد تهريب البشر وارتفاع معدلات ختان الإناث ، وتراجع الحريات منذ اندلاع أحداث عام.2011 .[29]

ويقول البعض : إن أداء مصر من حيث وضع المرأة في العمل كان سيئا أيضا ، وأضافوا أن تمييزا يمارس على كثير من النساء في أماكن العمل ونادرا ما تكون هناك محاسبة عن ذلك.

---

[29] – استطلاع أجراه مجموعة من الخبراء التابعين لمؤسسة طومسون رويترز ، عن المرأة المصرية –، صدر في مطلع 2015



وفي رأي الباحث أن ما توصلت إليه هذه الإستطلاعات الغريبة الغامضة أمر مُسيس ، وراءه العديد من المنظمات المشبوهة التي لا تعرف الأمانة العلمية، ولا تبغي إلا صالحها التي تجعله فوق المصلحة العليا للوطن ، ومن هنا كانت مثل هذه الإستطلاعات تفتقد الدقة والمنهجية بل والمهنية أيضًا ، فهي تقدم آراء عامة أو تصورات خاصة ، لا تستند إلى أدلة موثقة أو أسانيد علمية دقيقة .

ـ بينما يتعين على كثير من المصريات الخروج إلى الحياة أو إلى الشارع والعمل جراء وفاة أزواجهن أو طلاقهن أو هجرهن فإن الكثير من النساء تتحمل مسئولية الإنفاق على أسرتها لأن معاش تقاعد زوجها صغير أو لأنه يعمل بشكل غير منتظم وغير مستقر وقد لا يكون له معاش من الأساس .

ـ بينما تقدر البيانات الرسمية نسبة العاملات المسئولات عن أسر في مصر بنحو 16 % ، تفيد مصادر مستقلة بأن النسبة قد تصل إلى 30 % .

ـ إن أغلبية هؤلاء النساء فقيرات وبالتالي أميات بلا مهارات أو خبرات فإنهن يلجأن إلى الإقتصاد غير الرسمي كتنظيف المنازل أو البيع في الشوارع أو العمل في المصانع أو المعامل أو خادمات في المنازل ، مما يؤدي إلى تعرضهن في كثير من الأحيان إلى الأذى البدني والنفسي دون توفير أدنى حماية لهن ، أو أي نوع من أنواع الرعاية الصحية أو الإجتماعية أو التأمينية ...

ـ إن مشكلة العمل في القطاع غير الرسمي ـ وهذا ما يهمنا ـ هي أن النساء ليس من حقهن الحصول على معاش تقاعد أو تأمين صحي أو اجتماعي ، وكثيرا ما يتعرضن لعنف بدني أو نفسي لا يمكنهن التعامل معه لأنهن لا يتمتعن بأي حماية قانونية.

ـ إن كفاح المرأة العاملة محدودة الدخل زاد سوءا مع تدهور الإقتصاد المصري، كما هو واضح من الزيادة في عدد الباعة الجائلين الذين يناضلون من أجل الحصول على لقمة العيش.

ـ من الثابت علميًا نمو الإقتصاد المصري بنسبة 7 % سنويا في الفترة التي سبقت ثورة يناير 2011. ولكن الإقتصاد تراجع بصورة حادة جراء إنهيار السياحة ، يضاف إلى ذلك هروب الإستثمارات الأجنبية أو تجميدها .

ـ إن الناتج المحلي الإجمالي سجل في عام 2012 نموا قدره 2.1 % فقط، نزولا من 2.2 % في عام 2011 ، وهو أقل من أن ينتج فرص عمل تكفي القادمين الجدد لسوق العمل في بلد تعداد سكانه 85 مليون نسمة وفيه نسبة بطالة مرتفعة. [30]

ـ وأدى إرتفاع الأسعار في مصر بشكل رهيب ومنفلت إلى أن صار كثير من السلع فوق متناول القوة الشرائية للأسر الفقيرة.

ـ إن النظرة للمرأة العاملة محدودة الدخل بالذات التي تعمل في أعمال موسمية أو غير ثابتة في مصر تشكل عبئا نفسيا ولا سيما لأن كثيرا منهن يعشن في مناطق فقيرة أو عشوائية تنحو إلى أن تكون أكثر محافظة وأكثر توجيها للانتقاد.

وعليه فإن النساء العاملات الفقيرات اللائي يعملن خارج إطار العمل الرسمي يتعرضن للإنتقاد في كثير من الأحيان لأنهن

---

[30] – دراسة عن الاقتصاد المصري أعدها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين ، نشرتها وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية في منتصف 2015

يقضين وقتا أكثر من اللازم خارج منازلهن من دون أن يرافقهن قريب من الذكور.

وكثيرا ما تضطر هذه الإنتقادات والضغوط الإجتماعية هؤلاء النساء إلى أن يخرجن أبناءهن من المدارس ويرسلهن للعمل أو يزوجن بناتهن بسرعة لتخفيف عبء الإنفاق عليهن ونقله إلى كاهل أزواجهن ، مع ملاحظة أن المحرومات من التعليم من البنات يتزوجن في سن مبكرة ، وهذا يسبب أزمة أخرى نحن في غنى عنها وسط ما نعيشه من أزمات .

ـ لقد وضع مجموعة من المهتمين الحقوقيين ومنظمات حقوق المرأة في الشرق الأوسط أفكارهم بشأن النساء العاملات الفقيرات في حملات مختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي ، وانضم المئات من المهتمين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط إلى المناقشات التي جرت على الإنترنت باستخدام هاشتاج .

وذهب المشاركون في هذه الحملات إلى أنه : على الرغم من أن العادات تتغير في مصر، ما زالت النساء يصنفن على أنهن تابعات ومسئولياتهن ملقاة على الرجل وهي لا حول لها ولا قوة ولا دور من أي نوع .

ـ إننا في حاجة إلى مبادرات جادة وفعلية تفعل على أرض الواقع وليس مجرد ثرثرات لا تجدي ، مبادرات هدفها تمكين النساء العاملات محدودات الدخل ، وبالذات النسوة اللائي يعملن في أعمال خارج إطار العمل الرسمي ، ولكنها تتوسع تدريجيا، وتطمح في الوقت لأن تصير مبادرة حقيقية.

إن المبادرات التي نريدها نأمل في وصولها إلى كل مكان في مصر توجد فيه المرأة ، ولا بأس من عقد الندوات والمؤتمرات والملتقيات وإنتاج الأفلام لزيادة الوعي بالحاجة إلى المساواة الحقيقية بين الجنسين في أماكن العمل ، مع البحث عن مزيد من الأنشطة التي يمكن أن يكون لها وقع أكبر على الأرض.

ـ وقد اقترح البعض أنه : إذا قررت النساء العاملات محدودات الدخل ألا يعملن لمجرد أسبوع واحد.. سيصاب المجتمع بالشلل ويشعر الجميع بمعاناة المرأة العاملة الفقيرة ، ومع احترامنا لهذا الرأي فإن الضرر سيقع على المرأة العاملة محدودة الدخل فقط ، و التي ستمتنع عن العمل لمدة أسبوع ، مما يعود بالسلب عليها وعلى أسرتها أو من ترعاه ، وما العمل إذا لم يتنبه المجتمع إلى مشاكلها ؟ !!

ـ لقد آن الأوان للإعتراف بالنساء العاملات الفقيرات محدودات الدخل وليس اللائي يضربن شعرهن في الخلاط ويرتدين أحدث موضات الملابس ويصدعن رأسنا ليل نهار في برامج التوك شو بالحديث عن المرأة وحقوقها ، وهن لا يعلمن عن النساء العاملات المطحونات واللائي يعانين الأمرين في كل وقت .. البطلات الحقيقيات لجيلنا.. الأمهات اللائي سيشكلن مستقبل مصر".

ظاهرة عالمية :

رغم أن ظاهرة المرأة العاملة الفقيرة التي تعمل خارج منظومة العمل الرسمي ليست جديدة في المجتمعات الإنسانية، فقد خبر الوجود البشري حالات كثيرة من بقاء المرأة بمفردها وإدارتها لعائلتها ولنفسها وخروجها إلى العمل من أجل الإنفاق على أسرتها .. ، ودليلنا على ذلك الحروب الطويلة الممتدة بين بني البشر ، حيث كان

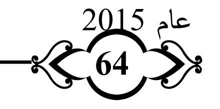
الرجل يخرج إلى ميدان القتال ، وتبقى المرأة في دارها تدافع عن أسرتها وترعى أولادها وتربيهم ، وتواجه كل الأخطار والمخاطر ..

ولكن اتساع الظاهرة في عصرنا الحالي جعل الاجتماعيين و المعنيين بشؤون المرأة يشيرون إلى أزمة جديدة عاصفة بالمجتمع البشري لها آثارها السلبية ليس على صعيد المرأة والأسرة بل على المجتمع كله. ولما كانت المرأة هي أكثر العناصر الاجتماعية المعرضة للأذى ، فإن آثار هذه المشكلة أي مشكلة المعاناة الاقتصادية للمرأة العاملة محدودة الدخل تصيب الكيان النفسي والبناء الذاتي للمرأة أولا ، ومن ثم تنعكس آثار هذه المشكلة على المجتمع بأسره.

إحصاءات عالمية :

تنتشر هذه المشكلة في الكثير من دول العالم وهي في ازدياد.. تصل نسبة هؤلاء النساء في أوربا وأمريكا من 15 - 20% وفي جنوب آسيا والدول الأفريقية 30% وفي لبنان 12% وفي اليمن والسودان 22،6% وحسب إحصائيات الأمم المتحدة فان نسبة هؤلاء النساء في العالم كله 42،9% من أسر العالم . [31]

[31] – تقرير عن المرأة العاملة حول العالم أصدرته هيئة الأمم المتحدة في نهاية عام 2015



عندنا وعندهم :

المرأة في أمريكا وأوربا والدول المتقدمة بوجه عام يمكن لها أن تلتحق بعمل في أي وقت من اليوم ، تخرج وتدخل من بيتها في أي وقت تريد دون أن تجد من يلاحقها أو يتربص بها أو يعلق أو ينتقد ، كما يمكن لها الإلتحاق بأية دورات تدريبية حتى تكتسب المهارات والخبرات التي تعطي لها فرصة عمل مناسب في سوق العمل ، كما أن الحكومات تدعم المرأة العاملة الفقيرة في أي مكان تعمل فيه ، كما أنها تقدم الرعاية الكاملة لأولادها أو من تسأل عنهم ، يضاف إلى ذلك مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بدور كبير وفاعل في حل المشكلات الاجتماعية للمجتمع بوجه عام ومنها مشكلة المرأة التي لا عائل لها أو العاملة محدودة الدخل ولها أولاد تعمل على رعايتهم وتربيتهم ، في الغرب المجتمع هناك كل فرد فيه يعتمد على نفسه ليلبي احتياجاته ، أضف إلى ذلك الدور المهم التي تلعبه منظمات المجتمع المدني .

الأخذ بمفاهيم جديدة :

يجب أن نؤكد هنا على ضرورة التغيير إلى الأحسن والأفضل عن طريق الأخذ بمفاهيم جديدة ومتطورة ، مع السعي لتكيفها بقوة لتتوافق مع طبيعة المجتمع المصري بقيمه وأخلاقياته ، لذلك فإن آلية العمل عن بعد تعتبر أفقًا جديدًا للحد من مشكلة البطالة بين النساء المصريات على العموم ، ومشكلة المرأة العاملة محدودة الدخل بوجه خاص ، وخاصة أن تجربة العمل عن بعد قد حققت نجاحًا ملحوظًا في العديد من الدول الأوربية ، ودول أمريكا الشمالية والجنوبية ، ودول شرق أسيا ، لذلك نطالب بالعمل على تطبيقها ، والسير قدمًا في الأخذ بها .

وفي رأينا أن أي باحث دوره يجب أن يكون في الدعوة إلى الإستفادة من بعض النظريات والمناهج الحديثة والتجارب الخاصة بالعمل عن بعد ، لتقديم برامج عملية علمية وخطوات قابلة للتنفيذ ، إذا أردنا بحق أن نواجه مشكلة المرأة العاملة محدودة الدخل في بلادنا ، وبالذات التي تعمل خارج منظومة العمل الرسمي .

عن العمل عن بعد وأشكاله :

1 ـ تطبيق أسلوب العمل عن بعد من المنزل : يكون عن طريق عمل المرأة من منزلها باتصالها عن بعد بشركة معينة تتفق معها من خلال وسائل التقنية الحديثة مثل الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو غيرها ... [32]

2 ـ مراكز العمل عن بعد : أكواخ العمل عن بعد ، فروع مكاتب الشركة في المناطق السكنية المختلفة .

3 ـ تطبيق حاضنات الأعمال النسائية عن طريق تدريب المرأة وتقديم الخبرات والدعم المادي والمعنوي لها .

4 ـ نظام المعلومات المركزية لتشغيل النساء وبالذات النساء الفقيرات أو أصحاب الدخل المحدود أو المنعدم .

وهنا ينبغي أن يوضع دليل واضح مفهوم لتطبيق العمل عن بعد ، وذلك عبر عدة خطوات ، نوجزها فيما يلي : ـ

---

[32] – محمد فاروق صالح ، العمل عن بعد : أفق جديد لحل مشكلة البطالة بين النساء في مصر ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، 2015

1 ـ دراسة جدوى العمل عن بعد

2 ـ تحديد الأساس لذي سيتم بناء عليه تنفيذ نظام العمل عن بعد

3 ـ تحديد الوظائف الفردية التي تناسب العمل عن بعد

4 ـ اختيار العاملات بنظام العمل عن بعد

5 ـ إعداد وتدريب العاملات ومدرائهم

6 ـ تطوير أنظمة الاتصالات اللازمة

7 ـ توفير المعدات والأجهزة اللازمة

8 ـ صياغة العقود التي تحدد العلاقة مع العاملات

9 ـ تدريب العاملات على الأجهزة والأدوات والأنشطة الجديدة

10 ـ منح العاملات بعض التسهيلات في حالة حضورهن إلى مقر العمل أو أحد فروعه .

11 ـ إنشاء الأنظمة المساندة للعاملات عن بعد

12 ـ تفعيل النظم والآليات الإدارية ذات الصلة بالعمل عن بعد

13 ـ تنظيم ندوات وملتقيات ومؤتمرات وإجتماعات منظمة للتوعية بهذه النوعية من العمل .

ونحب أن نشير هنا إلى أن أي مشروع أو عمل إنتاجي تقوم به المرأة الفقيرة أو العاملة محدودة الدخل يجب أن يجد إنتاجه موزعًا حقيقيًا ، كما نرى ذلك في دول شرق أسيا مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية ، فكل بيت في هذه البلاد ينتج ، ويجد من يقدم له المواد الخام بسهولة ويسر ، ثم يجد من يوزع منتجه دون أي عناء أو متاعب أو روتين أو تعقيد ، وبذلك يمكن القضاء على مشكلة البطالة بشكل علمي واقعي بين الشباب والنساء الفقيرات وتكون بلادنا منتجه عاملة بالفعل وليس بالكلام .

الفصل الرابع

دور المجتمع المدني في دعم ومساندة المرأة العاملة خارج إطار العمل الرسمي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة

المنظمات الأهلية : Non – governmen organization

يقصد بالمنظمات أو الجمعيات الأهلية : منظمات غير حكومية لا تبغي الربح وتهدف إلى مساعدة الآخرين على تحقيق حياة أفضل ، كما أنها توفر الموارد والخدمات لمواجهة أزمات المعيشة . [33]

كما عرفها القانون المصري رقم 84 لسنة 2002 في مادته الأولى بأنها : كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، تتألف من أشخاص طبيعيين [34] **، أو أشخاص اعتبارية أو منهما معًا ،**

---

[33] ELMER .J.TROPMAN: VOLUNTARY AGENCIES,N: ENCYCLOPEDIA OF SOCIAL WORK,. N,.Y.N.A.SW, VO 12 , 1997 , P. 825

[34] - : إبراهيم محرم ، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، الجزء الأول ، مركز البحوث العربية بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة لإفريقيا ، القاهرة ، 1997 ، ص 115

لا يقل عددهم عن عشرة ، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي .[35]

ويعرفها معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية بأنها : جماعة ذات صفة إختيارية مكونة من عدة أشخاص لغرض معين غير الحصول على الربح المادي ، يخضعون لنظام أساسي يحدد فيها الأهداف ، وشروط العضوية .[36]

ويذهب قاموس مصطلحات الخدمة الإجتماعية إلى أنها : منظمات أنشأت لتحقيق أهداف اجتماعية معينة ، وليس بغرض الحصول على الربح ، وهي بذلك تضم مؤسسات خاصة : إجتماعية وتطوعية ، بشرط ألا يكون هدفها الأساسي هو الربح المادي .[37]

وسوف يكتفي الباحث بتحديد مفهوم المنظمات الأهلية إجرائيًا في إطار هذه الدراسة كالتالي :

1 ـ هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة .

2 ـ تتألف من أشخاص إعتباريين أو طبيعيين أو الإثنين معًا ، ولا يقل عددهم عن عشرة .

3 ـ منظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح المادي ، ومعترف بها رسميًا .

4 ـ تسعى إلى تحقيق أهداف بغرض المساهمة في مواجهة مشكلات وإحتياجات المجتمع (أهداف تنموية).

---

[35] . القانون رقم 84 ، لسنة 2002 ، بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 2002 ، ص 1

[36] . أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة كنعان ، بيروت ، 1982 ، ص 28

[37] – Robert L. Barker, The Social Work Dictionary , Nasw – U.S.A , 1987 , P. 108

5 ـ تعمل هذه الجمعيات في إطار مجموعة من القوانين واللوائح التي توضح طبيعة العمل بها .

6ـ المنظمات الأهلية التي تواجه مشكلة التحديات الاقتصادية التي تعمل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في ظلها ، وذلك من خلال مجموعة من البرامج التي تدعم المتضررين منه وكذلك أسرهم ، و تقيهم شره ، في إطار من العمل الفريقي داخل المنظمة وخارجها .

ويعد دور المنظمات الأهلية في مجال الرعاية الاجتماعية تعبيرًا إيجابيًا واضحًا عن إنسانية المواطن وتصويرًا حقيقيًا للتضامن والتكافل الإجتماعي وتحقيقًا للفضائل الإنسانية ، ولذلك فلقد وجد النشاط الأهلي مع الإنسان منذ وجوده وتطور حياته ، وكان دائمًا يسبق جهود الدولة في تقديم الخدمات وتحسين الظروف الحياتية ، والتصدي لمواجهة المشكلات التي تواجه الناس عن طريق الجهود الذاتية .

أما عن دور المنظمات الأهلية للنهوض بالمرأة العاملة الفقيرة والتي تعمل في القطاع غير الرسمي ، فنقول : يأتي دور المنظمات الأهلية في رعاية ومحاولة حل أو مواجهة مشكلات المرأة العاملة خارج إطار العمل الرسمي ، لأن هذه المنظمات الأهلية هي همزة الوصل بين الفئات الفقيرة المهشمة ـ ومنها المرأة العاملة التي تواجه العديد من المشكلات الإقتصادية ـ ، والحكومة ، فالمنظمات الأهلية تعد بمثابة القناة الشرعية التي من الممكن أن تلجأ إليها المرأة العاملة في أعمال موسمية أو غير ثابتة لطلب العون والمساعدة والدعم .

ويتمثل هذا الدور في الآتي :

أولاً ـ دور المنظمات الأهلية في تحسين المستوى الإقتصادي للمرأة العاملة في أعمال خارج القطاع الرسمي :

ـ إن أكثر الفئات التي تعاني من ظاهرة الفقر هي المرأة ، فهي الأقل حظًا في فرص العمل والحصول على أجر مقابل هذا العمل ، وتزداد

المشكلة سوء بالنسبة للنساء العاملات المسئولات عن إعالة أسرهن واللائي يمارسن أعمال خارج الإطار الرسمي ، إذ يتركز معظمهن في الشرائح السكانية الأكثر فقرًا ، حيث لا تزال مشاركتهن بالنشاط الاقتصادي محدودة للغاية .

ويرجع هذا بسبب الركود الإقتصادي ومواقف أصحاب العمل من عمل المرأة وبالذات المرأة التي المسئولة عن أطفال أو عن أسرة ، كما لا تتوافر لهن فرص التدريب والتأهيل المهني التي تؤهلهن للعمل بكفاءة ، ومن هنا يتأتى دور المنظمات الأهلية لمساعدة النساء العاملات خارج القطاع الرسمي ، ويتمثل هذا الدور في زيادة فرص تدريب المرأة .

- يجب على المنظمات الأهلية أن تسعى إلى جذب القطاع الخاص ورجال الأعمال للإشتراك في عضويتها ، والمساهمة بالتمويل المناسب ، وبذلك تضمن هذه المنظمات زيادة تمويلها لتحقق رسالتها المنوطة بها .

- على المنظمات الأهلية أن تسعى لتوفير فرص عمل مناسبة للمرأة بوجه عام و للمرأة التي تعمل في أعمال غير رسمية ، ولمن تعولهم من الذكور والإناث ، إذا كانوا في سن يسمح لهم بذلك .

- أن تسعى المنظمات الأهلية إلى زيادة أعدادها داخل المحافظة الواحدة ، حتى يتم بالفعل مساعدة كل امرأة عاملة في أعمال موسمية أو غير ثابتة ، وذلك من خلال حصولها على دخل شهري ثابت يضمن لها ولأسرتها الإستقرار مع مناشدة الجهات المعنية بقضايا المرأة بتوفير دخل إضافي ثابت للمرأة العاملة خارج منظومة العمل الرسمي وتدعيمها في النشاط الاقتصادي .

ثانيًا ـ دور المنظمات الأهلية في محو أمية المرأة العاملة خارج إطار العمل الرسمي :

- مازالت النسبة الغالبة من الإناث المشتغلات في سوق العمل المصري تنتمي إلى الفئات الأمية أو منخفضة المستوى التعليمي ، وهو ما يشير إلى تدني المستويات المهارية للمرأة العاملة في القطاع

الغير رسمي ، وبالتالي صعوبة إلتحاقها بالأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة .

ـ ولارتفاع هذه النسب لا بد أن تتجه المنظمات الأهلية التي تعمل في مواجهة مشاكل المرأة بوجه عام ومشكلة المرأة العاملة في منظومة العمل غير الثابت بوجه خاص ، تتجه إلى تكثيف جهودها لمحو أميتها ، يضاف إلى ذلك توعيتها وإرشادها .

ـ ويجب أن تكون فصول محو الأمية لها تقع في نفس المنطقة التي تسكن فيها المرأة أو قريبة منها ، ويسهل الوصول إليها .

ـ أن تقوم المنظمات الأهلية بالإعلان الدائم عن فصول محو الأمية للمرأة ، ويمكن الإستفادة من المساجد أو الكنائس أو الأندية أو المدارس في الإعلان عن هذه الفصول وأماكنها ومواعيدها .

ـ على المنظمات الأهلية أن تعمل على تحفيز وتشجيع السيدات المتميزات أو المجتهدات في فصول محو الأمية ، وذلك من خلال حصولها على مشروع إنتاجي صغير أو متناهي الصغر .

ـ على المنظمات الأهلية أن توفر الأدوات والكتب الدراسية مجانًا لأولاد المرأة العاملة في أعمال موسمية على أن تكون فصول محو الأمية في أوقات مختلفة حتى تتناسب مع ظروف المرأة العاملة على وجه العموم ، والمرأة المسئولة عن أسرة بوجه خاص .

ـ على المنظمات الأهلية أن تسعى إلى عمل الأبحاث العلمية الجادة بهدف البحث عن إستراتيجيات جديدة لمحو أمية المرأة المصرية بجميع أنواعها ، وليت مفهوم الأمية لدينا يتجاوز أمية القراءة والكتابة إلى جميع أنواع الأمية الأخرى سواء كانت أمية اجتماعية أو صحية أو دينية أو سياسية ... إلخ ...

ثالثًا ـ دور المنظمات الأهلية في الرعاية الصحية للمرأة العاملة خارج القطاع الرسمي :

ـ تعتبر المشكلات الصحية من ضمن المشكلات التي تواجهها المرأة المصرية العاملة خارج الإطار الرسمي وذلك لإرتفاع أسعار الدواء والعلاج ، حيث لا يوجد توفير رعاية صحية محترمة لها ولمن تعولهم

من أفراد أسرتها ، وبمعنى آخر لا يوجد لديها قدرة مادية على دفع نفقات الفحص الطبي والعلاج ، ولذلك كان من الضروري على المنظمات الأهلية أن تعمل على توفير الرعاية الطبية للمرأة العاملة في أعمال غير ثابتة ، والدعوة الملحة لتطوير التأمين الصحي الذي يجب أن تشمل مظلته كل مواطن ، فالعلاج المجاني حق أصيل لكل مواطن .

- على المنظمات الأهلية توفير الموارد المالية والبشرية لتقديم خدمات صحية محترمة للمرأة العاملة خارج الإطار الرسمي داخل المنظمة ، على أن يكون ذلك بشكل مستمر مع توفير فرص الفحص الطبي الدوري بالمجان ، لها ولأسرتها .

- أن تسعى المنظمات لأهلية إلى توفير الأطباء في كافة التخصصات داخلها ، وحبذا أن يكون هؤلاء الأطباء من أهل الخبرة المتطوعين .

- إذا كان من الضروري أن تتقاضى هذه المنظمات الأهلية أجرًا وذلك لضعف إمكاناتها المادية ، فعليها أن تقدم جميع الخدمات الطبية للمرأة العاملة في أعمال عير ثابتة وأسرتها بسعر رمزي مخفض ، ولنضع في الإعتبار أن جميع المنظمات الأهلية مؤسسات خدمية غير ربحية ، وإذا سعت إلى الربح فإنها تكون قد خرجت عن وظيفتها الإجتماعية والإنسانية ، وعليها أن تتحول إلى العمل التجاري الهادف إلى الربح بعيدًا عن العمل الإنساني .

- أن تسعى المنظمات الأهلية إلى توفير القوافل العلاجية بالمجان في الكفور والنجوع والقرى في ريفنا المصري ، وكذلك إلى الأحياء الشعبية والعشوائية في المدن .

رابعًا - دور المنظمات الأهلية في الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة خارج الإطار الرسمي:

- نتيجة لغياب الزوج أو العائل عن الأسرة لأي سبب من الأسباب مثل الطلاق أو السجن أو الهجر أو الوفاة ... إلخ .. ، فإن الأسرة قد تتعرض لأزمات شديدة ، منها أن تخرج الزوجة إلى العمل غير الثابت ، وبذلك يضعف إهتمامها وعنايتها بأولادها ، وعليه تتزايد

المشكلات الإجتماعية للمرأة العاملة في الأعمال غير الرسمية ، وهي التي ترتبط بإضطراب المواقف والعلاقات الإجتماعية ، وهذه المشكلات كفيلة بأن تضعف من قدرة المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي على أداء أدوارها الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو في المجتمع بشكل عام ، وتواجه المرأة العاملة مشكلة متابعة الأبناء ورعايتهم كما ينبغي وكذلك الإشراف عليهم تعليميًا وتربويًا ، مما يؤثر بالسلب على البناء الإجتماعي للأسرة .

ـ على المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال مكافحة مشكلة المرأة العاملة في أعمال غير ثابتة أن تكون على علم تام وعلى دراية واعية بالمشكلات الإجتماعية التي تتعرض لها المرأة العاملة الفقيرة ، وبدراسة هذه المشكلات جيدًا وفق أسلوب علمي سليم ، يمكن لها أن تتصدى لها ، وتعمل على حلها أو على الأقل تحد منها .

ـ على المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال مكافحة مشكلات المرأة العاملة في أعمال غير منتظمة أن تشاركها في حل مشكلاتها الإجتماعية ، وأن تكون هذه المشكلات ضمن أهداف هذه المنظمات .

ـ على المنظمات الأهلية أن تحرص على أن تعقد المؤتمرات والملتقيات والندوات والإجتماعات التي تساعد المرأة العاملة في أعمال غير رسمية على حل مشاكلها بأسلوب واقعي سليم ، على أن تحضر هذه الملتقيات التي يجب أن تنتظم بشكل دائم ومستمر ، وأن تكون في أوقات مناسبة ، حتى يتم حضور أكبر عدد ممكن من السيدات ، وعليه نطالب هذه المنظمات أن تضع البرامج التثقيفية والتوعوية والإرشادية والإنمائية ضمن أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها بعناية تامة .

ـ على المنظمات الأهلية المهتمة بمشكلات المرأة العاملة في الأعمال الموسمية أن تعقد ندوات عن نوعية المشكلات التي يمر بها الأبناء في مرحلة المراهقة ، وكيفية التعامل معها ، ومن المهم أن يحضر مثل هذه الندوات الأبناء أنفسهم مع الأمهات ، حتى تعم الفائدة .

ـ يجب على المنظمات الأهلية أن تقوم على توعية المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي بجميع حقوقها ، وما عليها من واجبات ، كما يجب أن تساعدها في مسألة الحصول على أوراقها الثبوتية مثل شهادة الميلاد ، والرقم القومي .. إلخ .. حتى تستطيع أن تتحرك في أمان وترعى نفسها وأولادها .

إن المرأة العاملة في الأعمال غير المنتظمة تحتاج أولاً إلى تدعيم الثقة في نفسها ، وتعزيز الشعور لديها بأنها قادرة على حل المشكلات التي تقابلها ، وهذا لن يتم إلا من خلال جهود المنظمات الأهلية وما تقدمه من خدمات وبرامج تؤهل هؤلاء النساء المعدمات لذلك فمن الضروري منحها التقدير والاحترام والاعتزاز والدعم والتشجيع على الصمود والثبات في مواجهة أزمات الحياة الطاحنة ، كما أنه يجب أن يكون هناك سعيًا دائمًا وحقيقيًا من قبل الدولة لتعليم المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي المهارات الاقتصادية اللائقة للعمل ، وكذلك منح القروض ، وإيجاد التسهيلات لحصولها على العمل اللائق الآمن ، والحياة الكريمة المستقرة .

أرجو كباحث ألا تتحول منظمات المجتمع المدني والمجالس القومية في بلادي إلى ديكورات لا يهمها إلا الشو الإعلامي والبحث عن مصالحها الذاتية ، كما أتمنى ألا تنفصل عن الواقع المجتمعي ، وبذلك يحدث الفشل الذريع في القيام بالعمل المنوط بها ، فلا يصح أو يليق ونحن في القرن الواحد والعشرين أن نتجاهل مشكلة كارثية مثل مشكلة عمل المرأة في أعمال موسمية أو غير ثابتة خارج القطاع الرسمي للعمل تعاني الذل و الإهانة ، نفس الأمر في تجاهلنا بقضايا ملايين الأطفال الذين هم بلا مأوى ويعيشون في الشوارع ليصبحوا أداة طيعة في يد الجماعات الإرهابية المتطرفة ، كذلك لا يصح أن نتجاهل قضايا العشوائيات حيث يعاني أهلها من الحرمان من أبسط مقومات الحياة الآمنة يضاف إلى ذلك حرمانهم من التعليم والصحة ، إلى جانب ذلك إهمالنا لأهالي المناطق النائية ، وأولادنا في دور رعاية

الأيتام والقاصرات وذوي الإحتياجات الخاصة ، فضلاً عن الغارمات والمعيلات ... إلخ ..

وأخيرًا : لا داعي لأن تتحول المنظمات التي هي من المفروض أن تساعد الناس وتقدم لهم العون في مواجهة ما يقابلون من مشكلات ، كل ذلك دون أدنى مقابل لأنها في الأصل منظمات غير ربحية ، لا داعي لأن تكون هذه المنظمات دون نفع حقيقي للمجتمع الذي يعاني من العديد من المشكلات ، وهو في أمس الحاجة لكل جهد نافع مفيد ، علينا أن نتنبه جيدًا إلى أن هناك قضايا خطيرة تنهش جسد مجتمعنا الذي هو يئن ويتألم مثل : زنا المحارم ، والشذوذ الجنسي ، والإستغلال الجنسي ، والإتجار بالبشر ، والعمل القسري ، والأمية بجميع أنواعها ، والتطرف والتشدد ..

الفصل الخامس

حلول وتوصيات مقترحة قابلة للتنفيذ لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي

لمن ترفع هذه التوصيات ؟ :

نقدم في هذا الفصل مجموعة من التوصيات والمقترحات على أمل أن تسهم في حل مشكلات المرأة العاملة خارج إطار العمل الرسمي وبالذات مشاكلها الإقتصادية أو على أقل تقدير تحد منها ، أما الجهات التي نرفع إليها هذه التوصيات فهي : رئاسة الجمهورية ، مجلس الوزراء ، وزارة العدل ، وزارة القوى العاملة والهجرة ، وزارة التضامن الاجتماعي ، المجلس القومي للمرأة ، المجلس القومي للطفولة والأمومة ، المنظمات الأهلية التي تعمل على مكافحة المشكلات التي تواجهها المرأة المصرية بصفة عامة والمرأة العاملة بصفة خاصة والتي منها بالطبع المرأة المعدمة التي تعمل خارج القطاع الرسمي .

مطالبة بتعديل المواد الخاصة بحقوق النساء في قانون العمل :

ـ يطالب الباحث وتوافقه في ذلك العديد من المنظمات الأهلية المهتمة بقضايا المرأة ، يطالب بتعديل الفصل الثاني من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 (بدأ تعديله بالفعل)، وذلك على النحو التالي : تسري على النساء العاملات جميع الأحكام المنظمة لتشغيل العمال ، دون تمييز بينهما متى تماثلت أوضاع عملهم ، وعلى الوزير المختص أن يصدر بعد أخذ النقابات العمالية قرارًا بتحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التي لا يجوز فيها تشغيل النساء إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من العاملة ، وكذلك حذف المادة 90 من هذا القانون ، كما نطالب للعاملة التي أمضت ثلاثة أشهر في خدمة صاحب العمل أو أكثر بأجازة مدتها ثمانية عشر أسبوعًا بتعويض مساو للأجر الشامل تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليه ، ويشترط أن تقدم شهادة طبية يبين بها تاريخ الوضع .

ـ ونطالب بأنه لا يجوز تشغيل المرأة العاملة خلال الـ 45 يومًا التالية للوضع ، ولا تستحق أجازة الوضع لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمة العاملة ، كما نطالب بحظر فصل العاملة أو إنهاء خدمتها أثناء الوضع ، ولصاحب العمل حرمانها من التعويض عن أجرها عن مدة الأجازة أو إسترداد ما تم أداوه إليها منه إذا ثبت اشتغالها خلال الأجازة في عمل آخر ، وذلك مع عدم الإخلال بالمسائلة التأديبية .

ـ نطالب بأن يكون للمرأة العاملة التي ترضع طفلها خلال الـ 24 شهرًا التالية لتاريخ الوضع ـ فضلاً عن مدة الراحة المقررة ـ الحق في فترتين أخريين للرضاعة لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، و للعاملة في حق في ضم هاتين الفترتين ، على أن تحسب هاتين الفترتين الإضافيتان من ساعات العمل و لا يترتب عليهما أي تخفيض في الأجر .

ـ ومع التأكيد على مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة 72 من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لستة 1996 ، نطالب بأن يكون للمرأة العاملة في المنشأة التي تستخدم خمسون عاملاً فأكثر الحق في الحصول على أجازة بدون أجر لا تتجاوز سنتين وذلك لرعاية طفلها ، ولا تستحق هذه الأجازة لأكثر من ثلاث مرات طول مدة خدمتها .

ـ وإذ نطالب بحذف المادة 95 من القانون المشار إليه ، فإننا نؤكد على ضرورة إلزام صاحب العمل الذي يستخدم خمسين عاملاً فأكثر في مكان واحد أن ينشئ دارًا للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة لا تبعد بأكثر من 500 متر برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع المحددة لدور الحضانة والمنصوص عليها بقانوني الطفل وقانون الجمعيات الأهلية ، كما تلتزم المنشأة التي تستخدم أقل من 50 عاملاً في منطقة واحدة أن تشترك في تنفيذ هذا الإلتزام بذات الشروط والأوضاع المقررة قانونيًا .

ـ وإذ نطالب بإلغاء أحكام المادة 97 من هذا القانون ، نرى أنه من الأهمية عقاب صاحب المنشأة أو من يملك سلطاته بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الواردة في قانون العقوبات إذ ارتكب أي من الأفعال التي تشكل جرائم مادامت ارتكبت مع العامل أثناء أو بسبب علاقة العمل .

ـ كما نقترح أن يحظر على ممثلي السلطة المختصة لتطبيق هذا القانون الاشتغال مطلقًا سواء بالتعاقد أو من الباطن لدى من الشركات والهيئات التي تخضع لرقابتهم ، وفي حال مخالفة أي من أصحاب العمل لنص تلك المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه مصري ، ولا تجاوز خمسين ألف جنيهًا مصريًا ، وفي حالة العودة يطبق الحد الأقصى ، وأخيرًا فإننا نطالب أن يعاقب كل من يخالف أحكام المواد : من 88 إلى 96 المستحدثة بغرامة مالية لا تقل عن

5000 جنيه مصري ، ولا تجاوز 50000 جنيه مصري وتتهدد الغرامة بتعدد المخالفة . [38]

وبالطبع فإنه من الضروري أن تطرح هذه التعديلات للمواد الخاصة بحقوق النساء في قانون العمل الموحد إلى الحوار المجتمعي وتأكيد مناقشتها مع مجموعة من القانونيين والنقابيين ، كما أنه من الضروري إعادة طرحها لنقاش واسع مع مختلف النقابات في المحافظات .

وبالطبع هذه التعديلات التي نطالب بها نتمنى أن تسري على النساء العاملات في أعمال غير رسمية ، ولن يكون ذلك إلا بجهود جميع منظمات المجتمع ، لأن هذه الشريحة الكبيرة من النساء العاملات المعدمات في حاجة إلى أن نمد إليها يد العون الحقيقي .

توصيات واقتراحات :

أن تقوم وزارة التضامن الإجتماعي بتوصيل برامجها التنموية ، والمولدة للدخل إلى المرأة العاملة في أعمال غير منتظمة ، ومنها على سبيل المثال مشروع الأسر المنتجة حيث تتحول إلي عنصر نافع وفعال ومنتج في المجتمع . وخاصة في مجال الصناعات البيئة . وبذلك نساعدها على مواجهة التحديات الاقتصادية .

- أن تقوم المحافظة التابعة لها المرأة العاملة في أعمال غير ثابتة بالعمل على إنشاء مركز تدريب للمهارات البيئية والحرفية الموجودة بالمحافظة ، والتي تصلح لتكون نواة لمشروعات صغيرة منتجة ومربحة للمرأة العاملة ، مثل الصناعات القائمة على المنتجات

---

38 – مؤسسة المرأة الجديدة ، القاهرة ، 13 / 5 / 2015

الزراعية مثل تخليل الزيتون ، أو عصره ، أو تجفيف المنتجات الزراعية مثل : التين والمشمش ، كذلك الصناعات المرتبطة بالألبان ومنتجاتها من أجبان وغيرها ، و المطلوب من المحافظة أن تقوم بعمل مراكز تدريب للمرأة العاملة خلال القطاع غير الرسمي في الوحدات المحلية القروية حيث يتم تدريبها على الطبيعة وفى المنزل كلما أمكن .

- من خلال صندوق التنمية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية ، يمكن إقراض النساء العاملات بأعمال غير منتظمة في حدود 3 آلاف جنيه بدون ضمان على أن تسدد وفقاً لطبيعة المشروع الذي تقوم به المرأة ، وهناك العديد من المشروعات التي يمكن أن تقوم بها المرأة العاملة بأعمال موسمبة أو غير ثابتة في هذا المجال ، ومنها مثلاً تربية : الدواجن و الأغنام والماعز أو الجواميس ، وهي لا تحتاج إلي خبرة فنية كبيرة .

- من خلال المنظمات الأهلية ، والتي تعتبر المؤسسات المجتمعية الأكثر تأهيلاً من غيرها للعمل على مواجهه مشكلات المرأة العاملة في أعمال غير رسمية ، سواء كان ذلك من خلال مشروعات التمويل الصغير أو غيرها من المشروعات التنموية ، وتقوم فكرة التمويل الصغير على تقديم قروض صغيرة جدًا لأجل قصير ، عادة ما تكون مدته 12 شهرًا ، مع إمكانية الحصول على قروض تالية أكبر ، وبذلك نقدم لها الدافع القوي للسداد ، ورغم أن سعر الفائدة في هذه القروض قد يكون مرتفعًا نسبيًا ، فإن الدراسات تشير إلي أن التكلفة ليست هي المهمة بالنسبة للمستفيدين من هذه القروض . ولكن الإتاحة المستمرة وفي الوقت المناسب للتمويل الصغير، هي المهمة بالنسبة لهؤلاء العملاء .

تكلفة الحل:

مطلوب أن تتعاون المحافظات مع وزارة التضامن الإجتماعي لإنشاء مراكز تدريب المهارات البيئة والحرفية لإقامة مشروع الأسر المنتجة حيث تمد المحافظة وزارة التضامن الإجتماعي بمبلغ مالي معين ، حيث يتم تدريب 45 امرأة عاملة ، مع إعطاء كل امرأة عاملة في أعمال غير منتظمة جزء من هذا المبلغ على حدة ، لبدء المشروع حيث تقوم المرأة بشراء الخامات اللازمة لها .

ونحب الإشارة إلى أنه تتسم مشكلات المرأة العاملة في مصر بوجه عام وبالذات التي تعمل في أعمال موسمية أو غير دائمة ، الذي يتطلب العمل على المواجهة السريعة للعوامل المؤدية إلى زيادة هذه الظاهرة بصورة فعالة تعمل على التقليل منها حيث تتباين الأسباب المؤدية لمسئولية المرأة عن الأسرة ، وإن كان السبب الرئيسي هو الفقر وشدة الاحتياج ثم وفاة الزوج يليه الطلاق ثم السفر وأخيرًا الهجر .

تفتقر المرأة العاملة الفقيرة التي تعمل في أعمال غير منتظمة للمهارات اللازمة لتبدأ مشروعها الخاص بعد توليها مسئولية الأسرة ، ومن ثم هناك ضرورة لإعداد برنامج تدريبي على المهارات والصناعات البيئية لهذه الفئة وبعد تدريبها وقيامها بالمشروع سوف تدرك العائد منه ، وخاصة إذا كان العائد أكبر من التكلفة ، وبالتالي لن تكون في حاجة لانتظار المساعدة الخارجية من أي شخص ، وسوف تشعر بالرضا لأنها أصبحت قادرة على تلبية طلبات أبنائها، كما أنها

سوف تشعر أنها كائن ذو قيمة في المجتمع يعود بالنفع على الجميع . 39

وفيما يلي يطرح الباحث مجموعة من التوصيات أو الرؤى الخاصة بشأن مواجهة المرأة العاملة في أعمال خارج القطاع الرسمي للتحديات الإقتصادية التي تقابلها :

ـ التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في أعمال غير ثابتة من أهم القضايا التي يجب أن نتبناها ، ومن اجل تمكين اقتصادي أفضل للمرأة يجب أن ننشأ برنامجا طموحا يضمن عددًا من المشروعات لخدمة المرأة بوجه عام والمرأة العاملة في أعمال غير رسمية بوجه خاص بالإضافة إلي القيام بدراسة متعمقة عن المرأة العاملة وأوضاعها المختلفة ، ويا ليتنا نضع المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي للعمل في حسابنا .. !! .

ـ نأمل في دراسة منهجية علمية لإعداد الإستراتيجيات الوطنية ، لتحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة بوجه عام في بلادنا ، مع إستعراض نقاط الضعف والقوة فيها، وإقتراح آليات التطوير المناسبة، والتعرف على آليات إكتساب القدرات البشرية المتاحة للمرأة المصرية سواء في مجال توفير الخدمات الصحية أو التعليمية أو التدريبيـــة و توضيح مدى قدرة هذه الآليات على دعم مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي. مع ضرورة التعرف على التجارب الرائدة والناجحة على المستويين الإقليمي والعالمي ، في مجال دعم قدرات المرأة في الوصول إلى مصادر التمويل ، لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية صغيرة في إطار السياسات الإقتصادية لبلادنا ، وأيضا دراسة

---

39 – مجموعة من الباحثين ، حلول مقترحة لمشكلات المرأة المعيلة ، موقع كنانه أونلاين على الإنترنت ، تاريخ الدخول : 25 / 11 / 2015

التشريعات الوطنية النافذة و مدى إتفاقها مع معايير العمل العربية و الدولية فيما يتعلق بتحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة.

ـ تشجيع قيام التعاونيات الإنتاجية والتسويقية وإقامة المعارض لتشجيع قيام الصناعات الصغرى والحرف التقليدية لدعم تشغيل المرأة بوجه عام ومساعدة المرأة العاملة خارج الإطار الرسمي والحد من ظاهرة البطالة، وتأسيس جمعيات تعاونية للنساء العاملات محدودات الدخل ، والإهتمام الكافي بالتدريب علي إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة ، وتشجيع إنشاء المعاهد والمدارس المتخصصة في التعليم الحرفي، مثل مدارس التدريب المهني، وتشجيع الصناعات الحرفية "التعاونية" من قبل الحكومات من خلال منحها التسهيلات الضرورية، مثل الإعفاء الضريبي لسنوات يتم تحديدها من الجهات المختصة، وتخفيض الجمارك وخاصة في الفترة الزمنية الأولى لإنشاء المشروع.

ـ الإستعانة بالمنظمات التعاونية العالمية مثل الحلف التعاوني الدولي، والمنظمات التعاونية الإقليمية والدولية الأخرى ، إلي جانب الإتحاد التعاوني العربي، لدعم وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة للشباب والمرأة ..

ـ توفير القروض متناهية الصغر وتقديمها كمنح، وليس كقروض، لإعطاء المرأة العاملة خارج القطاع الرسمي الدافع للعمل والكسب للحصول على دخل محترم ، وإن كان صغيرًا، يساعدها على الحياة وإعالة ذاتها وأسرتها ، بدلا من الشعور بأنها عبء على غيرها، و سوف تؤدي تلك القدرة المالية لو تم استغلالها من خلال التعاونيات بالإضافة إلي المدخرات ورؤوس الأموال التي يمكن تجميعها من هؤلاء النسوة، إلى تأسيس عمل إقتصادي وإجتماعي يحدث تغييرًا

جوهريا في حياتهن ، نتيجة إلى الشعور بالإستقلال والإعتماد على النفس من أجل تحقيق المصلحة العامة لهن.

ويجب منح النساء العاملات خارج الإطار الرسمي القروض متناهية الصغر بفوائد تتماشى مع أسعار السوق ، باعتبارها أداة للتنمية والتطوير، وتحسين وضع المرأة، بتقديم القروض متناهية الصغر لمجموعات من النساء تتراوح أعدادهن من عشرة إلى ثلاثين سيدة ، وتساعد جميع عضوات المجموعة بعضهن البعض في رد القرض الذي يتم توزيعه بينهن كيفما شاءوا، مما يخلق روح الفريق داخل المجتمع ويجعل من القرض وسيلة للإندماج الإجتماعي .

ـ تسهيل فرص الحصول علي القرض، حيث أثبتت الدراسات أن قدرة المرأة على عول ذاتها ومن حولها يعطيها شعورا بالقوة والثقة، يعود بالفائدة على جميع المحيطين بها، فيجب أن تحصل المشتركة في البرنامج على سلسلة من القروض، بحيث يزيد حجم القرض كلما نجح في تسديد القرض السابق. وأن يركز على الإقراض الجماعي في صورة متتالية ومتزايدة، حيث تسهم عضوات كل مجموعة في إدارة القرض وتسديده، ويستخدم القرض في بدأ نشاط جديد أو التوسع في نشاط قائم، علي أن يصاحب هذا البرنامج جهودًا لمحو أمية المشاركات ، ونشر الوعي الصحي والاجتماعي والبيئي بينهن .

ـ تأكيد حق الفتيات في التعليم بمختلف مراحله المدرسية والجامعية مع ضرورة ربط التعليم بواقع وإحتياجات أسواق العمل وهذا يتطلب الحد من ظاهرة التسرب من مقاعد الدراسة والتي غالبًا ما تكثر بين الفتيات خاصة في الريف ، والسعي لمحو الأمية والتي تكتوي بنارها المرأة العاملة في أعمال هامشية أو بسيطة ، وتؤثر سلبًا على قدرتها في المنافسة على العمل . بالإضافة إلى تأكيد حق الفتيات في التدريب المهني اللائق والمناسب مع إمكانيات وقدرات المرأة وواقع ومتطلبات

أسواق العمل مع التركيز على تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وصناعة وصيانة الآلات والأجهزة الدقيقة ، حيث تبرع بها المرأة لما تتميز به من دقة وتركيز.

ـ عدم التمييز في الإستخدام بسبب أعباء حقوق الحماية لعمل المرأة ، وهذا يتطلب مد مظلة التـأمينات الإجتماعية لتشمل كل الحرف والمهن في القطاعين العام والخاص والمشاريع الصغرى والأعمال الحرة والعاملين لحسابهم الخاص من ذوي الدخل المحدود، إضافة إلى شمول تأمين الأمومة والطفولة والتأمين الصحي وتأمين المنح العائلية بفروع التأمينات المطبقة فعلياً ، ومساهمة أطراف الإنتاج الثلاث في تغطية نفقات فرع الأمومة والطفولة واعتبار ذلك ضريبة إجتماعية وفاءً للوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها المرأة والمتمثلة بالإنجاب وتربية وإعداد الأجيال.

ـ تأكيد دور الإعلام بكافة وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية في إعادة رسم صورة المرأة ومحاربة التقاليد والعادات التي تقلل من دورها أو تشكك في قدرتها على المشاركة في القيادة وصنع القرار على كافة المستويات ، وإبراز تجاربها الناجحة ، وإعلاء قيمة العمل بشكل عام . مع التوعية بحقوق المرأة والعمل على محو الأمية القانونية بحقوقها الدستورية والقانونية وكيفية ترجمة هذه الحقوق على ارض الواقع ، والتعريف بالإجراءات والأساليب اللازمة لتحقيق التمكين الاقتصادي والإجتماعي والسياسي للمرأة.

ـ قيام المنظمات النقابية وغرف التجارة والصناعة والزراعة في بلادنا ومنظمات المجتمع المدني بدورها في زيادة حجم مشاركة المرأة خاصة في القيادة ومراكز صنع القرار، والعمل بكل الوسائل لمحاربة كافة أشكال التمييز في العمل بسبب النوع ، وتأكيد حق المرأة في

الأجر المتساوي عند تماثل العمل ، والحق في الترقيات وتسلم المراكز القيادية وأهمية تطابق هذه الحقوق مع المعايير العربية والدولية .

والله تعالى ولي التوفيق ،،،

الباحث في سطور

الاســم : مصطفى يسري عبد الغني عبد الله
تاريخ الميلاد : 15 / 8 / 1987 م / حي الخليفة / القاهرة
الهــاتف : 23176705 محمول : 01006412725
البريد الالكتروني : mostafayusri@gmail.com

- باحث في العلوم الاجتماعية-أخصائي اتصال سياسي - مكتب وزير التضامن الاجتماعي للاتصال السياسي

- دكتوراه ، من معهد العلوم الاجتماعية ، كلية الآداب / جامعة الإسكندرية ، أطروحته عن دور برامج التضامن الاجتماعي في توسيع شبكات الحماية الاجتماعية ، 2014

- ماجستير ،تنظيم مجتمع ، عن دو المنظمات الأهلية في مكافحة العمل القسري كأحد أنواع الاتجار بالبشر ، بكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2013

- دبلوم الدراسات العليا في الخدمة الاجتماعية / قضائي (محاكم أسرة) من كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، بتقدير (جيد مرتفع) ، دور مايو 2009 م .

- بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية ، دور مايو 2008 م ، بتقدير تراكمي (جيد مرتفع) ، وتقدير البكالوريوس (جيد جدًا)

من مؤلفاته :

ـ دور المؤسسات الثقافية في مواجهة مشكلة العنف ضد المرأة ، القاهرة ، 2015

ـ مشكلة العمل القسري .. القضية والحل ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة -2016

ـ وللباحث العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة في الكثير من المجلات العلمية المحكمة داخل مصر وخارجها ، كما شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات والندوات التي تناقش قضايا الدفاع الاجتماعي ، التنمية الإدارية ، التنمية الاجتماعية ، الإدمان والتعاطي ، الإدارة المجتمعية وحقوق الإنسان الأسرة والطفولة والمرأة والإصلاح الاجتماعي في الفترة من 2008 إلى الآن

محتويات البحث



إصدارات
دار النيل والفرات
للنشر والتوزيع 2017

م	عنوان الكتاب	إسم المبدع
1	ترتيل البوستات الصباحية لأنواع الحب ج. 3	ناجى عبد المنعم
2	ترتيل البوستات الصباحية لأنواع الحب ج. 4	ناجى عبد المنعم
3	العفريتة الشقية	ناجى عبد المنعم
4	المختصر المفيد فى سيرة أهل بيت الحبيب	د. عبد الحليم هنداوى
5	فى حب الله وعشق الأوطان	د. عبد الحليم هنداوى
6	طمى لا زبد وعبر للأبد	د. عبد الحليم هنداوى
7	أبو الطيب المصرى (ج. 1)	عبد الله الشوربجي

8	أبو الطيب المصرى (ج. 2)	عبد الله الشوربجي
9	أبو الطيب المصرى (ج. 3)	عبد الله الشوربجي
10	أبو الطيب المصرى (ج. 4)	عبد الله الشوربجي
11	أبو الطيب المصرى (ج. 5)	عبد الله الشوربجي
12	أنين الروح	جيهان عبد الرؤوف علوان
13	همسات	السيد صابر
14	أشجار الخوف	رضا ابو الغيط
15	الحلم بيكبر	رضا ابو الغيط
16	أشكرك	رضا ابو الغيط
17	أكفان الخوف	رضا ابو الغيط
18	تباشير الصباح	رضا ابو الغيط
19	وتر البكا	سمير موسى
20	مدمن ضرب	سمير موسى
21	بيعدوا أملاكى	علاء الدين على

22	مشاكسات إبداعية	أسماء فريد
23	عن التواصل الأدبى بين الشعوب	د. يسرى عبد الغنى
24	حميسة	عبد المنعم شرف
25	نبضات أنثى بلا وطن	تهانى فؤاد
26	أميرى	أسماء فريد
27	جدلية التحول بين التمرد والإنتماء	ناجى عبد المنعم
28	رباعيات	ناجى عبد المنعم
29	الأعمال المسرحية الكاملة (الجزء الأول)	ناجى عبد المنعم
30	أبو جلمبو فى كوكب المرىء	ناجى عبد المنعم
31	حاملة الورد	د. عبد الحليم هنداوى
32	إنكسار حرف	محمود هليل
33	محاكمة ميت	ناجى عبد المنعم
34	حرفين وجع	منى الغريب
35	مين يسامح مين	سميرة محمودى

36	إهدى عليا	سميرة محمودى
37	ياريت نحبك	السيد محمد صابر
38	الدنيا حالها كده	السيد محمد صابر
39	ترنيمه لأنواع الحب	ناجى عبد المنعم
40	كان بينا إيه	سميرة محمودى
41	لا تذكرينى	سمير حماية
42	مسرح خيال الظل	سمير حماية
43	أكبر وهم	محمد الفلكى
44	حب الوطن	محمد الفلكى
45	صمت المشاعر	محمد الفلكى
46	نويت أرحل	خالد أحمد عبد السميع
47	همسات قلب سجين	انتصار عرابى
48	حكاية عمرى	نبيل نجاح
49	مشاعر	مسعد سليم

50	شارع سيدى لاشين	محمد سعفان
51	مناجاة عاشق	عبد البديع النجار
52	بدون مونتاج	محمد السيد سعد
53	مساجلات شعرية	ناجى عبد المنعم
54	حرب بلا راء	مشترك
55	ماتشيليش يامَّه الصيوان	صبحى بشاى
56	الليلة الأخيرة	عبد الإله الديب
57	أوتار الحروف	حسن حمدى البيوميه
58	شاطىء هواك	حسن عبد المنعم
59	منتهى العقل	محمد البنا
60	مجرد حلم	خالد عبد السلام
61	همس الفرسان	مشترك
62	سلسلة إبداعات أدبية (قصص)	جمعية ابداع الثقافية
63	كروان بلا لسان	حسن الأقصرى
64	سلسلة إبداعات أدبية (عامية)	جمعية ابداع الثقافية

65	سلسلة إبداعات أدبية (فصحى)	جمعية ابداع الثقافية
66	جدران الماضى	أحمد حلمى
67	العمر عدى وفات	عز أحمد الكريمات
68	عمل المرأة فى ظل التحديات الإقتصادية	د. مصطفى يسرى
69	مين حبها قدى	وليد المصرى
70	أزجال ناجى عبد المنعم	ناجى عبد المنعم
71	الشيخ العاشق	عبد الحليم الزلوعى
72	كلام فنجان	رمضان محمد سليمان
73	العفاريت لن تسكن المدينة	نهى يسرى
74	لسه باقى	كريم الحجيرى
75	العرافة (سباعيات)	سماح هلال
76	صندوق خشب	محمود محمد صابر